دراسات عالمية

إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات

طارق علمي و مايا كنعان



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

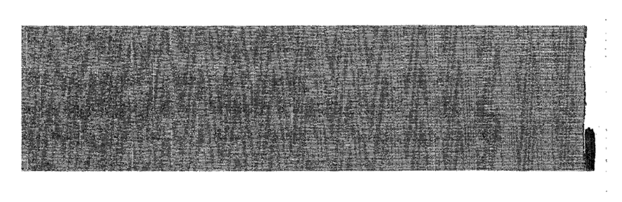
العدد 49

إهـــــــداء 2005

مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية

الإمارات العربية المتحدة



إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات

طارق علمي و مايا كنعان

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـــات عالـــميـــــة

إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات

طارق علمي و مايا كنعان

العدد 49

تصدر عن





محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

هذه الدراسة هي الترجمة العربية للعدد 44 من سلسلة
"The Emirates Occasional Papers"
التي تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية باللغة الإنجليزية

الطبعة الأولى 2003
ISSN 1682-1211
ISBN 9948-00-457-4

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +
Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

المحتويات

مقدمة

تعد الملكية الفكرية أصلاً أوجده اكتشاف معلومات جديدة لها فائدة تجارية أو فنية . وبما أن العالم آخذ في دخول حقبة يهيمن عليها نموذج جديد من التقنية والأفكار ، فسوف تعتمد المزية التنافسية المستدامة في المدى الطويل بشكل متزايد على حماية الملكية الفكرية والحكومات المبادرة .

كانت حقوق الملكية الفكرية يحكمها تقليدياً ، على المستوى الدولي ، العديد من الاتفاقيات التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). وأدت النزاعات المتصاعدة حول حقوق الملكية الفكرية في ثمانينيات القرن العشرين إلى تضمين حقوق الملكية الفكرية في جدول أعمال جولة أورجواي للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)/ منظمة التجارة العالمية (GATT/WTO). وتمثل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS) لعام 1995 التي نتجت عن تلك الجولة أقصى ما وصلت إليه الاتفاقيات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالتوافق العالمي حول حقوق الملكية الفكرية . وبموجب نصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، فإن الأعضاء الحاليين والمستقبليين يجب أن يتبنوا معايير قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية ويضعوا تلك المعايير موضع التنفيذ .

وتتمثل الحجة الرئيسية التي تؤيد نظاماً أكثر صرامة لحقوق الملكية الفكرية في أن تلك الحقوق تشجع الإبداع الذي تستفيد منه كل المناطق في العالم . ولا يجد الكثير من الدول هذه الحجة مقنعة ، ولذلك لا يتصور أن المزيد من حماية الملكية الفكرية سيكون في صالحه . أما الحجة المقابلة فتتمثل في أن نظاماً أكثر صرامة لحقوق الملكية الفكرية سيقوي فقط قوة الاحتكار لدى الشركات الكبرى التي توجد مقارها الرئيسية في الدول الصناعية بحيث يصيب الضرر الدول الأقل نمواً . وعندما تضع الدول النامية موضع التنفيذ قدراً أكبر من الحماية لحقوق الملكية الفكرية فإنها تواجه أيضاً تحديات كبيرة .

وتشمل هذه التحديات تكاليف تنفيذ حماية حقوق الملكية الفكرية على المدى القصير، بافتراض أن ينجح ذلك التنفيذ، والتكيف الاقتصادي على المدى الطويل. ورغم ذلك، فإن استعداد الدول الأقل نمواً لإصلاح جهازها الإداري لا ينبع فقط من الحاجة إلى تفادي فرض عقوبات تجارية من جانب الدول الصناعية؛ إذ إن استعداد تلك الدول للإصلاح ينبع أيضاً من حرصها على انتزاع الدعم لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وتشجيع صناعاتها الخاصة التي تعتمد على حماية الملكية الفكرية. علاوة على ذلك، تأمل تلك الدول في أن يؤثر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في اقتصاداتها عن طريق تزايد حرية الوصول إلى السوق، والتوسع في التجارة، وجذب الخبرة التقنية، إضافة إلى جذب قدر أكبر من استثمار الحافظة الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

تشتمل هذه الدراسة على سبعة محاور رئيسية، تتناول طبيعة حقوق الملكية الفكرية وضرورات الحماية في سياق الأهداف والأحكام الرئيسية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وتستعرض الدراسة أيضاً الأنواع المختلفة لأنظمة حقوق الملكية الفكرية، وتكاليف تنفيذ مستويات مختلفة من الحماية وفوائدها، وآثارها الاقتصادية، والسياسات العامة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وتختتم الدراسة ببعض التوصيات.

وتسعى الدراسة إلى تحليل التكاليف المحتملة لحماية حقوق الملكية الفكرية على المدى القصير، من جانب، والفوائد على المدى الطويل التي ربما تضيع - فيما يتعلق بالوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التقنية، والنمو - إذا تمت مقاومة حماية حقوق الملكية الفكرية من قبل الدول النامية، من الجانب الآخر.

طبيعة حقوق الملكية الفكرية

تعد حقوق الملكية الفكرية أدوات تخصِّص حقوقاً للحصول على دخل من النشاط الإبداعي والخلاق وتحمي تلك الحقوق. وتعرِّف هذه الحقوق المدى الذي يمكن أن

يقصي به مالكوها الآخرين من الأنشطة التي ربما تنتهك أو تؤذي ملكيتهم. وهكذا، ترسم حقوق الملكية الفكرية وتحمي حدود الوسائل القانونية للمنافسة بين الشركات التي تسعى إلى استغلال قيمة الأصول الخلاقة. علاوة على ذلك، توفر حقوق الملكية الفكرية «سلطة قانونية للسيطرة على نشر المعلومات والأفكار الجديدة والمتاجرة بها، ولفرض عقوبات على استخدامها من دون تخويل». [1]

ويمكن اعتبار حقوق الملكية الفكرية محاولة لتحقيق التوازن بين مصلحتين متنافستين: فمن جانب تحافظ على حافز الإبداع، ومن الجانب الآخر تضمن أن المعرفة حالما تبتدع تصبح متاحة على نطاق واسع. وتقوم حقوق الملكية الفكرية بدور حاسم في النمو الاقتصادي والتنمية بسبب تأثيرها في ربحية البحث الصناعي ومكافآت النشاط الخلاق. وفي الوقت نفسه، تنطوي حقوق الملكية الفكرية على جدل مثير للخلاف؛ لأن الحماية الأقوى لحقوق الملكية قد تحمل معها تكلفة الأسعار الأعلى وانخفاض توافر المنتجات. وينعكس هذا الواقع في المصالح المتضاربة بين الدول الصناعية والدول النامية؛ فبينما تضغط الدول الصناعية من أجل تشجيع معايير دولية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، فإن الدول النامية عموماً تقاوم هذه الخطوة.

وإذا لم تتوافر حقوق براءة الاختراع أو أي وسائل أخرى بالنسبة إلى المخترع لكي يؤمِّن عوائد الاختراعات، مثل دعم الحكومة للبحث، فمن المرجح أن تقل الاختراعات. [2] وفي مثل هذه الحالة، سيخسر كل من المخترع والجمهور؛ إذ سيخسر المخترع الربح الذي كان من الممكن أن يتراكم من بيع الاختراع للجمهور، بينما سيخسر الجمهور فائض المستهلك (Consumer's Surplus) – أي الفرق بين المنفعة الإجمالية لسلعة تم استهلاكها وقيمتها السوقية – الذي ينشأ من استهلاك الاختراع أو استخدامه في شكل مختلف. [3]

كان لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية في الماضي أثر ضخم في التجارة المحلية. وكانت مثل هذه الانتهاكات أيضاً تطرح، بخلاف تأثيرها في مصالح مالكي الحقوق،

مشكلات على المستوى الوطني أثرت سلبياً في التقدم العلمي والحياة الثقافية. وفي السنوات الأخيرة، أدرك الناس على نحو متزايد أن المعايير التي تتبناها الدول لكي تحمي حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، بالإضافة إلى الفاعلية التي تفرض بها هذه المعايير، لها انعكاسات على تطور التجارة الدولية. [4]

وهناك الكثير من الأسباب لهذه الحالة، منها ثلاثة جديرة بالذكر على نحو خاص، كما يلي:

1. أصبح الإنتاج الصناعي في معظم الدول الصناعية يقوم على كثافة البحث والتقنية على نحو متزايد. وتصدِّر الدول الصناعية منتجات، سواء كانت منتجات تقليدية مثل الأدوية والكيماويات والأسمدة، أو منتجات جديدة نسبياً مثل الحواسيب والتلفزيونات ومعدات الاتصالات، تجسد الآن تقنية فائقة ومدخلات خلاقة أكثر قدراً فيما يتعلق بتسجيل براءة الاختراع. لهذا السبب نجد أن المصنعين حريصون على تأمين الحماية الكافية لحقوق براءة الاختراع أينما باعوا منتجاتهم حتى يتمكنوا من استرداد ما أنفقوا في البحث والتطوير (R&D).

2. لقد أزال الكثير من الدول النامية القيود على الاستثمار الأجنبي، وبناء على ذلك برزت فرص جديدة لصناعة منتجات تتمتع ببراءة الاختراع في هذه الدول بموجب منح الترخيص أو المشروعات المشتركة. على الرغم من ذلك، فإن استعداد الصناعات في الدول الصناعية للدخول في مثل هذه الترتيبات، وفي توفير ما لديها من تقنية، يعتمد على مدى ما يضمنه نظام حقوق الملكية الفكرية في الدولة المضيفة من حماية كافية لحقوق الملكية الخاصة بتقنياتها. [5]

3. لقد صاحب التقدم التقني في المنتجات التي تتم التجارة بها دولياً تطورات تقنية جعلت إعادة الإنتاج والتقليد أمراً بسيطاً ورخيصاً. وقد أدى هذا الوضع إلى إنتاج متزايد للسلع المزيفة والمُنتَحلة من دون ترخيص (المُقرصَنة)، لبيعها محلياً وتصديرها، في الدول التي لا تفرض فيها قوانين حقوق الملكية الفكرية بصرامة. [6]

اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة

تاريخ المفاوضات

يعتبر الاستخدام غير المخول به للملكية الفكرية خرقاً لحقوق المالك. وقد شهدت السنوات التي سبقت جولة أورجواي زيادة ملموسة في إنتاج التجارة الدولية في مجالي السلع المزيفة والمقرصنة. وكان السبب في ذلك يرجع، إلى حد كبير، إلى التقصير في فرض قوانين العلامة التجارية وحقوق النشر في الكثير من الدول. علاوة على ذلك، كان المصنّعون يستعملون التقنية المسجلة لها براءة اختراع دون الحصول على ترخيص من مالكي براءة الاختراع. كما أن معايير الحماية، بالإضافة إلى الفترات التي تحمى خلالها الحقوق، كانت تختلف بدرجة كبيرة بين الدول.

عندما بدأت أعمال جولة أورجواي، اقترحت الدول الصناعية ألا تغطي المفاوضات التجارة في السلع المزيفة فقط، بل تشير أيضاً إلى المعايير الدنيا للحماية التي يجب أن تحافظ عليها الدول الأعضاء وتشجعها. وبينما لم تكن الدول النامية تعارض التوصيات باتخاذ إجراء ضد السلع المزيفة، فإنها قاومت مبدئياً المناقشة حول المعايير الدنيا. فقد كانت هذه الدول تخشى أن تجبرها مثل هذه المفاوضات على تغيير سياساتها. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الدول تخشى أن يؤدي تبني المعايير الدنيا إلى زيادة في الرسوم المدفوعة لصاحب الامتياز عند استخدام التقنية الحاصلة على براءة اختراع بموجب ترخيص، ومن ثم إلى أسعار أعلى في المنتجات التي تصنّع بهذه الطريقة.

على أي حال، لم يسد رأي الدول النامية؛ فقد أسفرت ضغوط الدول الصناعية في نهاية الأمر عن تركيز المفاوضات بشكل موسع على إنشاء معايير أساسية وموحدة قد تتيح مستوى أعلى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن وجهات نظر كلا الدول الصناعية والدول النامية قد تطورت مع تقدم المفاوضات؛ لذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق في الجوانب

التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وهذا يضع - من بين أشياء أخرى - معايير دنيا لحماية كل الفئات الرئيسية لحقوق الملكية الفكرية.

وفي سياق القلق المتنامي حول الاختلافات ووجوه القصور في أنظمة حقوق الملكية الفكرية، والصعوبات التي طرحها هذا الوضع أمام سوء الاستعمال العالمي للأصول الفكرية، تعهدت الدول في جولة أورجواي بتبني مجموعة من المعايير الشاملة للحماية. ويحتوي القانون النهائي، الذي يجسد نتائج جولة أورجواي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. ويعتبر النطاق الدولي للوائح حقوق الملكية الفكرية الذي تغطيه الاتفاقية نطاقاً غير مسبوق. وتكمِّل الاتفاقية الاتفاقيات الأساسية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية حول الملكية الفكرية، وتشمل التزامات أساسية وضوابط في إطار منظمة التجارة العالمية.[7] ومن ضمن هذه الالتزامات نجد فقرة الدولة الأولى بالرعاية، والتي تنص على أن أي مزية تمنحها دولة عضو لمواطني أي دولة أخرى ينبغي أن تمتد لمواطني كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وتنادي الاتفاقية أيضاً بتعزيز الإجراءات الإدارية وإجراءات تنفيذ لوائح الاتفاقية بطريقة ملموسة.

السمات الرئيسية والأهداف

تقوم اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي أصبحت سارية المفعول في 1 كانون الثاني/ يناير 1995، على الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لأنها تجسد معظم أحكام هذه الاتفاقيات. وبالإضافة إلى ذلك، تنص الاتفاقية على أن الدول يمكن لها، بموجب هذه الاتفاقيات، أن تضمن حماية أعلى مما تتطلبه اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة مادام هذا لا يناقض أحكامها.

إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تكمِّل اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية التي طورتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وعلى نحو خاص، تأمر الاتفاقية بمعايير دنيا موحدة وفترات يجب أن تمنح خلالها الحماية لمختلف حقوق الملكية

الفكرية. وتقتضي الاتفاقية من الدول بشكل إضافي ألا تمارس التمييز ضد الأجانب وبين الأجانب مقارنة بمواطنيها فيما يتعلق بتحديد حقوق الملكية الفكرية ونطاقها والمحافظة عليها. وتشدد الاتفاقية أيضاً بقدر كبير على مراقبة فرض التشريع واللوائح الخاصة بالملكية الفكرية على المستوى الوطني.

وتشمل السمات البارزة للاتفاقية ما يلي:

المعايير المتعلقة بتوافر حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها: تضع الاتفاقية المعايير الدنيا للحماية التي ينبغي أن توفرها كل دولة عضو في المجالات الرئيسية لحقوق الملكية الفكرية. وتشمل مجالات الملكية الفكرية التي تغطيها الاتفاقية حقوق النشر والحقوق المصاحبة، والتصميمات الصناعية، والعلامات التجارية، والدلالات الجغرافية، وبراءات الاختراع، والأسرار التجارية، ومخططات الدارات الكهربائية المتكاملة. وتعرِّف الاتفاقية كلاً من العناصر الرئيسية للحماية، بالإضافة إلى الموضوع المراد حمايته وفترة الحماية.

تنفيذ حقوق الملكية الفكرية: يتناول الجزء الثالث من الاتفاقية الإجراءات المحلية لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية، وتضع الاتفاقية التزامات عامة لكل إجراءات التنفيذ. وتحتوي الاتفاقية أيضاً على أحكام تتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية والتعويضات، والتدابير المؤقتة، والمتطلبات الخاصة التي تتعلق بالتدابير الحدودية والإجراءات الجنائية. وتهدف هذه الأحكام إلى ضمان توافر الوسائل الفعالة لتنفيذ الاتفاقية في أيدي الأشخاص المعنيين بالأمر، وضمان تطبيق إجراءات التنفيذ بطريقة تتحاشى خلق عوائق أمام التجارة المشروعة.

تسوية النزاعات: تتناول المادة (64) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تسوية النزاعات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وينشأ النزاع عندما تعتقد حكومة عضو أن حكومة عضواً أخرى تقوم بخرق اتفاقية أو تعهد قطعته على نفسها في منظمة التجارة العالمية. وتقع المسؤولية النهائية لتسوية النزاعات على عاتق حكومات

الدول الأعضاء، ممثلة في هيئة تسوية النزاعات التي تشمل كل حكومات الدول الأعضاء التي يمثلها عادة السفراء.

الإشعار ومراجعة تشريعات التنفيذ: تقتضي الاتفاقية من الدول الأعضاء إشعار مجلس اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة بالقوانين واللوائح التي أصبحت سارية المفعول، والتي لها علاقة بتوافر حقوق الملكية الفكرية ونطاقها وحيازتها وتنفيذها ومنع الإساءة إليها، لمساعدة المجلس على مراجعة الطريقة التي تعمل بها الاتفاقية. وتحتوي المادة (63.2) على إجراءات الإشعار. علاوة على ذلك، تقتضي المادة (69) من الأعضاء إنشاء نقاط اتصال في أجهزتهم الإدارية وإشعار المجلس بها بقصد التعاون فيما بينهم للقضاء على التجارة بالسلع التي تنتهك الاتفاقية.

الترتيبات الانتقالية: تعطي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة كل أعضاء منظمة التجارة العالمية فترات انتقالية حتى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم الواردة في الاتفاقية. وتم الإشارة إلى الفترات الانتقالية، التي تعتمد على مستوى التنمية في الدولة المعنية، في المادتين (65) و (66). وقد ألزمت الدول الصناعية بتطبيق كل أحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة منذ 1 كانون الثاني/ ينـــاير 1996. ونصت الاتفاقية على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات (حتى 1 كانون الثاني/ يناير 2000) للدول النامية والاقتصادات الانتقالية لكي تكيف تشريعاتها الخاصة بحقوق الملكية الفكرية مع أحكام الاتفاقية. أما بالنسبة إلى الدول الأقل نمواً فتمتد الفترة الانتقالية إلى 11 عاماً (حتى 1 كانون الثاني/ يناير 2006).

وتتلخص الأهداف الرئيسية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الآتي:

- ينبغي أن يتأسس النظام على حوافز فعالة تستشرف السوق فيما يتعلق بالإبداع والابتكار.
- يجب أن يسعى النظام إلى خفض تكاليف النشاط الإبداعي إلى الحد الأدنى.

- يجب أن ينص النظام على الكشف في الوقت المناسب عن الإبداع أو الابتكار، وأيضاً على الاستعمال المعقول مع أخذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار.

- يجب تشجيع الحماية الفعالة والكافية لحقوق الملكية الفكرية.

- يجب أن يتم تقييد نطاق الحماية وفترتها حتى يتم تأمين توازن ملائم بين الابتكار والنشر.

- يجب أن يكون هناك تفاعل متسق مع النظم التنظيمية أو الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك سياسة مكافحة الاحتكار، لتحاشي سوء الاستعمال التنافسي لحقوق الملكية الفكرية، وسياسات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر في قيم حقوق الملكية الفكرية، والاستراتيجيات العامة لتطوير التقنية.

- يجب خفض التشوهات والعوائق التي تؤثر في التجارة الدولية.

- يجب ضمان ألا تعرِّض معايير تنفيذ حقوق الملكية الفكرية التجارة المشروعة للخطر.

بناء على ذلك، يجب أن تسهم حماية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتنفيذها في تشجيع الإبداع التقني وفي نقل التقنية ونشرها. ويجب أن تسهم الاتفاقية أيضاً في المزية المتبادلة لمنتجي المعرفة التقنية ومستخدميها، وأن تؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية ـ الاقتصادية، وإلى توازن بين الحقوق والالتزامات.

بالإضافة إلى ذلك، تسمح الاتفاقية للأعضاء بتبني تدابير ضرورية لحماية الصحة والتغذية العامة، وتشجيع الاهتمام الجماهيري بقطاعات ذات أهمية بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية والتقنية لهذه الجماهير. في الوقت نفسه، يمكن اتخاذ تدابير ملائمة حتى يتسنى منع سوء استعمال حقوق الملكية الفكرية أو الآثار المعاكسة على النقل الدولي للتقنية (المادتان 7 و8).

الدول النامية المطبقة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة

لقد استفاد العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية من الفترة الانتقالية العامة، وجعلوا تشريعاتهم الوطنية مهيّأة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وتم مراجعة هذه التشريعات في عامي 2000 و2001. [8] ومن ضمن هذه الدول: أنتيجوا وبربودا، والأرجنتين، ومملكة البحرين، وباربادوس، وبليز، وبوليفيا، وبوتسوانا، والبرازيل، وبروناي دار السلام، والكاميرون، وتشيلي، وكولومبيا، والكونجو، وكوستاريكا، وساحل العاجل، وكوبا، وقبرص، والدومينيك، وجمهورية الدومينيكان، ومصر، والسلفادور، وفيجي، والجابون، وغانا، وجرينادا، وجواتيمالا، وجويانا، وهندوراس، وهونج كونج، والصين، والهند، وإندونيسيا، وإسرائيل، وجامايكا، وكينيا، وكوريا، ودولة الكويت، وماكاو، وماليزيا، ومالطا، وموريشيوس، والمكسيك، والمغرب، وناميبيا، ونيكاراجوا، ونيجيريا، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وباراجواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، ودولة قطر، وسانت لويشيا، والسنغال، وسنغافورة، وسريلانكا، وسانت كتس ونيفيز، وسانت فنسنت وجرينادين، وسورينام، وسوازيلند، وتايلند، وترينيداد وتوباجو، وتونس، وتركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأورجواي، وفنزويلا، وزيمبابوي.

أما الدول النامية الأخرى التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في شباط/ فبراير 2000، ووافقت في اتفاقيات عضويتها على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة من التاريخ الذي أصبحت فيه رسمياً عضواً في منظمة التجارة العالمية دون الاستفادة من الفترة الانتقالية العامة، فتشمل بلغاريا، والإكوادور، وإستونيا، وجورجيا، والأردن، ولاتفيا، ومنغوليا، وقرغيزيا، وبنما.

أما بالنسبة إلى الدول الأقل نمواً التي منحت فترة انتقالية أطول (حتى 1 كانون الثاني/ يناير 2006)، فإن تشريعاتها سوف تتم مراجعتها في عام 2006. وتعرِّف منظمة التجارة العالمية الدول الأقل نمواً بأنها الدول التي تطلق عليها الأمم المتحدة هذا الاسم. ومن بين 48 دولة أقل نمواً على قائمة الأمم المتحدة، أصبحت 29 دولة أعضاء في منظمة

التجارة العالمية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة؛ ومنها: أنجولا، وبنجلاديش، وبنين، وبوركينا فاسو، وبورندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، وجيبوتي، وجامبيا، وغينيا بيساو، وهايتي، وليسوتو، ومدغشقر، ومالاوي، والمالديف، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، ورواندا، وسيراليون، وجزر سولومون، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا.

أدوات حماية حقوق الملكية الفكرية

تأخذ الملكية الفكرية أشكالاً مختلفة، ولذلك تتضمن حماية حقوق الملكية الفكرية سلسلة كاملة من الأدوات سيتم استعراضها منفردة. وتشمل الملكية الفكرية فرعين رئيسيين هما: حقوق النشر، التي تتعلق على نحو رئيسي بالأعمال الأدبية والموسيقية والفنية والفوتوجرافية والسمعية ـ البصرية، والملكية الصناعية التي تغطي بشكل رئيسي الاختراعات، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، والأسرار التجارية، والدلالات الجغرافية، ومخططات الدارات المتكاملة.

حقوق النشر والحقوق المصاحبة

تشمل حماية حقوق النشر حقوق المؤلفين في المجالات الأدبية والعلمية والفنية. ونجد الأحكام الأساسية فيما يخص هذه الحقوق في المواد (9ـ13) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وتعطي حقوق النشر حقاً حصرياً لاستغلال التعبير عن الفكرة؛ مثل الكتب، والمؤلفات الموسيقية، والرسم، والنحت، وبرامج الحاسوب، والأفلام بدلاً من الفكرة نفسها. وحتى يتم التمتع بحماية حقوق النشر، يجب أن يكون العمل ابتكاراً أصيلاً. وليس هناك ضرورة لأن تكون فكرة العمل جديدة، ولكن الشكل الذي يتم به التعبير عنها، سواء كان أدبياً أو فنياً أو علمياً، يجب أن يكون ابتكاراً أصيلاً للمؤلف. ويحظى المؤلفون بحماية حقوق النشر لفترة 50 عاماً بعد وفاتهم.

ويتمتع أصحاب حقوق النشر لعمل محمي بحق منع الآخرين من استعمال هذا العمل دون ترخيص منهم. ويكون الترخيص مطلوباً عادة لنسخ العمل وإعادة إنتاجه، وعرض العمل على الجمهور (في شكل مسرحية أو حفلة موسيقية، مثلاً)، وتسجيل العمل صوتياً، وتحويله إلى فيلم، وبثه بالراديو أو بالتلفزيون، وأخيراً ترجمة العمل أو نقله بتصرف.

علاوة على هذه الحقوق الحصرية ذات الطابع الاقتصادي، تعطي قوانين حقوق النشر المؤلفين الأصليين حقوقاً أخلاقية؛ [9] إذ تعطي الحقوق الأخلاقية المبتكر حق منع التشوهات اللاحقة لعمله بعد أن تكون الحقوق الأخرى لعمله قد بيعت.

وهناك قضية أخرى لها علاقة بحقوق النشر هي الحقوق المصاحبة (المادة 14)؛ إذ تحمي الحقوق المصاحبة حقوق المؤدِّين (على سبيل المثال، المغنون، والممثلون والموسيقيون) فيما يتعلق بأدائهم، ومنتجو الفونجرام (التسجيلات الصوتية) فيما يتعلق بتسجيلاتهم، وهيئات البث فيما يتعلق ببرامجها الإذاعية والتلفزيونية. وتبلغ فترة الحماية 50 عاماً على الأقل بالنسبة إلى المؤدِّين ومنتجي الفونجرام، و20 عاماً بالنسبة إلى هيئات البث (المادة 14.5).

وتحتوي اتفاقيتا بيرن وروما على الأحكام الرئيسية لحقوق النشر والحقوق المصاحبة. وتكمل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة هذه الأحكام، وخاصة فيما يتعلق ببرامج الحاسوب وقواعد البيانات، وحقوق المؤدين ومنتجي التسجيلات، وحقوق هيئات البث، وحقوق تأجير برامج الحاسوب، والتسجيلات الصوتية والأفلام. إن الهدف الاجتماعي الرئيسي لحماية حقوق النشر والحقوق ذات الصلة بها هو تشجيع العمل الخلاق ومكافأته.

الملكية الصناعية

يمكن تقسيم الملكية الصناعية إلى فئتين رئيسيتين: إحداهما يمكن وصفها بأنها حماية العلامات المميزة التي يجب أن تبقى الحماية في حالتها بلا تحديد (تجدد دورياً على نحو

نموذجي كل 10 سنوات)، وتندرج العلامات التجارية والدلالات الجغرافية تحت هذه الفئة، حيث تتم حماية هذه الأنواع من الملكية الصناعية لحفز المنافسة العادلة وتأمينها.
وتتناول الفئة الأخرى من الملكية الصناعية بشكل رئيسي حماية التصميمات الصناعية، والاختراعات (التي تحميها براءات الاختراع)، والأسرار التجارية، ومخططات الدارات المتكاملة، وتهدف حماية هذه الأنواع من الملكية الصناعية إلى وقاية نتائج الاستثمار في تطوير التقنية الجديدة، وهكذا توفر حوافز ووسائل لتمويل أنشطة البحث والتطوير، وتكون الحماية لفترة محدودة عادة.

العلامات التجارية

بموجب المادة (15) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، فإن العلامة التجارية أو علامة الخدمة هي علامة مميزة تحدد منتج السلعة أو الخدمة، وربما تتكون مثل هذه العلامة من كلمة مميزة أو أكثر، أو من حروف، أو أسماء، أو أعداد، أو رموز أو أي تركيبة من هذه العناصر. وعلى أي حال، تحدد الأسماء التجارية مشروعاً كاملاً أكثر من كونها تحدد سلعاً أو خدمات محددة.

عموماً، يضمن تسجيل العلامات الحماية من الانتهاك، مثل نسخ علامات متطابقة أو استعمال علامات مشابهة تسبب إرباكاً.[10] وفيما يتعلق بالسلع المتطابقة أو المتشابهة، فإن مالكي العلامات التجارية المسجلة لهم حقوق حصرية لمنع الآخرين من استعمال علامات تكون مشابهة لتلك العلامات المسجلة تجارياً (المادة 16).

وتشمل الفوائد الاجتماعية للعلامات التجارية منتجات ذات جودة أعلى ومنتجات متمايزة تروق لتفضيل المستهلكين للتنوع. وتعتبر التكلفة الأقل للبحث بالنسبة إلى المستهلك بسبب انعدام الارتباك أكبر مكسب اجتماعي.[11]

الدلالات الجغرافية

تهدف الدلالات الجغرافية إلى إطلاع المستهلك على أن للسلعة جودة وسمعة طيبة ترجع بشكل أساسي إلى منشأها أو أصلها الجغرافي. وتنص المادة (22.1) من اتفاقية

حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة على ألا تسمح الدول بتسجيل علامات تجارية تحتوي على معلومات مضللة بشأن الأصل الجغرافي لسلع معينة. وأكثر الأمثلة شيوعاً في هذا السياق هو "الشمبانيا"، وهو مصطلح يتعلق بنبيذ ينتج في إقليم معين بفرنسا. فمن ناحية المبدأ، يجب ألا يسمح بتسمية نبيذ ينتج في مكان آخر (في إسبانيا أو الأرجنتين، مثلاً) "شمبانيا"، حتى إذا كان النبيذ المنتج يمكن مقارنته بالشمبانيا الفرنسية.

إن حماية الدلالات الجغرافية عادة تفيد المنتجين في تلك المجالات التي تكون فيها شهرة المنتج قد نشأت على أساس أصله الجغرافي، وتتراكم الفوائد أيضاً بالنسبة إلى المستهلكين عموماً، بما أن الحماية تقلل تكلفة البحث والإرباك فيما يتعلق بأصل المنتج وجودته.

التصميمات الصناعية

تعد التصميمات الصناعية المظهر المميز لشكل المنتج والتعبئة، بما في ذلك الأشكال والخطوط والعبارات والألوان. وتتنوع الأهمية الاقتصادية لحقوق التصميم بدرجة كبيرة عبر الفروع المختلفة للصناعة، رغم أن كل الدول ربما تستفيد من توافر هذه الحقوق وفرضها. وتقوم هذه التصميمات بدور مهم في قطاعات؛ مثل صناعة الملابس والجلود والمنتجات الجلدية والمركبات والأدوات الكهربائية والأثاث.

وتفرض اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة التزاماً على أعضائها بحماية التصميمات الصناعية التي تكون جديدة وأصيلة؛ ولذلك يجب أن تكون التصميمات غير مألوفة وأصيلة حتى تستوفي شرط الحماية. ولمن يملك حق التصميم المحمي الحق الحصري باستعماله، ويمكنه منع الأطراف الأخرى التي لم تحصل على موافقته من صنع أو بيع أو استيراد مواد تحمل أو تجسد تصميماً يكون نسخة من التصميم المحمي (المادة 26).

براءات الاختراع

تعتبر براءة الاختراع وثيقة، يصدرها مكتب حكومي، تصف الاختراع وتخلق وضعاً قانونياً يكون فيه من الممكن استغلال الاختراع الذي يحمل براءة بواسطة حامل

البراءة أو من يخوله فقط. وتمنح براءات الاختراع حقوق ملكية للاختراعات.[12] بالإضافة إلى ذلك، يمكن لحاملي البراءات أن يحصلوا على حقوق ملكية حصرية للاختراعات، بمعنى أنها تسمح لهم بمنع الآخرين من استعمال الاختراعات التي تغطيها البراءات.[13]

ووفقاً للمادة (27) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، يجب أن يكون الاختراع – حتى يتم تسجيله كبراءة – جديداً وأن ينطوي على خطوة إبداعية ويكون صالحاً للتطبيقات الصناعية. وتحدد المادة (28) أن براءات الاختراع يجب أن تمنح للاختراعات في كل مجالات التقنية ودون تمييز فيما يتعلق بمكان الاختراع والأصل المحلي أو الأجنبي للمنتجات.

على الرغم من أن مالكي البراءات لهم حقوق حصرية بالنسبة إلى اختراعاتهم، فإنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بالمعلومات الفنية الخاصة بهذه الاختراعات. وتطلب تشريعات معظم الدول من المتقدمين بطلبات للحصول على براءات اختراع أن يكشفوا عن المعلومات الخاصة بالمنتجات أو العمليات المراد الحصول على براءات اختراع لها، تمكِّن الأشخاص المؤهلين فنياً من استعمالها من أجل المزيد من البحث (المادة 29.1). ويتم الكشف عن المعلومات في تاريخ التقدم بالطلب. وتعطي الحكومات – بمنحها حقوق ملكية حصرية – المخترعين حافزاً للبحث ومكافأة على عملهم الإبداعي، وتمكِّن المصنعين أيضاً من الاستفادة من استثماراتهم في البحث والتطوير. وتؤمِّن الحكومات، عندما تشترط على المخترعين الكشف عن المعلومات الخاصة باختراعاتهم، استعمال هذه الاختراعات من أجل المزيد من البحث والتطوير التقني من دون انتهاك حقوق مالكي براءات الاختراع. وهكذا، تحفز براءات الاختراع المنافسة الديناميةوتزيد تكلفة التقليد.

الأسرار التجارية

تعد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة أول اتفاقية دولية تضم أحكاماً تشترط على الدول حماية المعلومات التي لم يتم الكشف عنها، بما في ذلك الأسرار

التجارية. ويدل السر التجاري، وفقاً لتعريف القانون الموحد للأسرار التجارية، على «المعلومات التي تحتوي على صيغة، أو نموذج، أو تجميع، أو برنامج، أو أداة، أو طريقة، أو أسلوب، أو عملية: (أ) تستمد قيمة اقتصادية مستقلة، فعلية أو محتملة، من كونها ليست معروفة على نحو عام، ولا يمكن للأشخاص الآخرين، الذين يمكنهم الحصول على قيمة نتيجة للكشف عنها، التحقق منها بسهولة بواسطة وسائل ملائمة، (ب) وتخضع لجهود معقولة تحت الظروف المعينة للإبقاء عليها سراً».[14]

يجب أن تنطبق حالة الحماية إذاً على المعلومات التي تتصف بالقيمة التجارية والسرية. وتنص المادة (39) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة على أن مثل هذه الحماية يجب أن تنطبق بشكل خاص على البيانات التي تقدم إلى الجهات الحكومية فيما يتعلق بطلبات الحصول على الموافقة على المنتجات الدوائية والكيماوية-الزراعية. ولا تشترط الاتفاقية التعامل مع المعلومات التي لم يتم الكشف عنها كنوع من الملكية.[15] بل إن الاتفاقية تشير إلى أن الشخص الذي يسيطر بطريقة قانونية على مثل هذه المعلومات يجب أن يمتلك إمكانية منع الكشف عنها أو امتلاكها أو استخدامها بواسطة الآخرين من دون موافقته وبشكل يناقض الممارسات التجارية النزيهة.

مخططات الدارات المتكاملة

تقتضي المادة (35) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة من الدول الأعضاء حماية تصميمات الدارات، والتي تعرف أيضاً باسم "أعمال القناع"، و"المخططات" و"طبوجرافيا الرقائق شبه الموصلة". وتعرَّف "أعمال القناع" على أساس أنها «مجموعات من الصور تنتج مجموعة الدارات الكهربائية لمنتج الرقائق النهائي، بغض النظر عن درجة تقييدها أو تشفيرها في مرحلة لاحقة من التصنيع» (بعبارة أخرى، "أعمال القناع" هي مخططات الرقائق). ويتم تعريف "المخطط" على أساس أنه الترتيب الثلاثي الأبعاد للعناصر وبعض – أو كل – الروابط البينية لدارة متكاملة، أو ترتيب ثلاثي الأبعاد من هذا النوع يتم إعداده لدارة متكاملة بقصد

التصنيع. أما منتجات الرقائق شبه الموصلة فهي «دارات متكاملة تحتوي على أجهزة ترانزيستور وأجهزة مقاومة ومكثفات وروابطها البينية، يتم تصنيعها في مواد شبه موصلة وصغيرة الحجم تتكون من قطعة واحدة» .[16]

وتنص المادة (38) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة على أن الحكومات يجب أن تمنع الواردات، أو المبيعات أو التوزيع التجاري غير المرخص لمخطط محمي لدارة متكاملة تجسد مثل هذا التصميم، أو لصنف يتضمن دارة متكاملة لمدة 10 سنوات على الأقل. وتنطبق هذه الأحكام في حالة الأصالة؛ بمعنى أن تشكل الدارات المتكاملة إبداعاً مستقلاً وغير منقول.

التكاليف والفوائد المحتملة للحماية

إن تصورات الأهمية الاقتصادية للملكية الفكرية بالنسبة إلى الدول النامية لم تظل ساكنة على مدى العقود القليلة الماضية؛ ففي ستينيات القرن العشرين كانت وجهة النظر الكلية تتمثل في أن براءات الاختراع الأجنبية لا تمنح الدول الأقل نمواً شيئاً لأن هذه الدول لا تملك الفرصة التي تسمح لها بتسجيل البراءات في الخارج. بناء على ذلك، تدفع الدول الأقل نمواً ثمن الاختراعات الأجنبية وحقوق الاحتكار التي تعطى لأصحاب براءات الاختراع الأجانب، ولكنها لا تكسب شيئاً بالمقابل.

أما في ثمانينيات القرن العشرين فقد شكل تناقص استثمارات رأس المال الخاص في الدول الأقل نمواً، ووضع هذه الدول فيما يتعلق بالديون الخارجية، واستراتيجيات التنمية ذات التوجه الخارجي، بالإضافة إلى الثورة التقنية المتواصلة، حوافز لإعادة النظر في حقوق الملكية الفكرية بطريقة أكثر ليبرالية. وبعد أن أدرك الاقتصاديون أنه «ليس من النافع اجتماعياً على نحو دائم تعزيز حقوق الملكية الفكرية»، اعتبروا «أن قدراً معقولاً من احترام حقوق الملكية الفكرية» يعد شيئاً أساسياً لحفز الإبداعات التقنية.[17] في الحقيقة، إن القضية الرئيسية تتلخص في معرفة ما إذا كان تعزيز حقوق الملكية الفكرية في دولة نامية له فوائد تفوق التكاليف.

سوف يركز هذا المحور على التكاليف المحتملة، والتكاليف التي تتعلق بتعزيز حماية الملكية الفكرية، والتكاليف التي ربما تنتج عن المستويات المختلفة لحماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى فوائد حماية الملكية الفكرية في الدول النامية.

التكاليف

تحظى الشركات في الدول الصناعية بشكل رئيسي بالملكية الفكرية؛ فبينما نجد أن بعض الدول الصناعية تنتج تقنيات ومنتجات تقنية جديدة، فإن الدول النامية - عموماً - تستورد المعرفة الفنية. إذاً لهاتين الكتلتين مصالح متعارضة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية. وفي الواقع، بينما ستستفيد الدول الصناعية من تعزيز حقوق الملكية الفكرية، فإن الدول النامية ستعاني خسائر من مثل هذا التغيير، على الأقل لبعض الوقت. وستسفر هذه الخسائر عن الأسعار الأعلى التي يفرضها الاحتكار، وخسارة الأرباح التي تتحول من الشركات المحلية إلى شركات أجنبية، والافتقار إلى الإبداع المحلي، والقدرة المحدودة على الوصول إلى التقنيات الأجنبية. لذلك، هناك مصالح متضاربة تنعكس في وجهات النظر المختلفة حول المستوى الملائم لحماية حقوق الملكية الفكرية.

سيتركز النقاش الآتي حول نوعين من التكاليف التي تنشأ من حماية حقوق الملكية الفكرية: الفئة الأولى من هذه التكاليف تنشأ من تعزيز الحماية، وتنشأ الفئة الأخرى من المستويات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية في مختلف الدول.

تكاليف حماية الملكية الفكرية

من بين التكاليف التي تجلبها الدول النامية على نفسها من جراء عملية تعزيز حقوق الملكية الفكرية، نجد التكاليف الإدارية وتكاليف فرض قوانين الحماية المتعلقة بالإصلاحات، والزيادة في المبالغ التي تدفع ثمناً لملكية الأجانب للمعرفة، والتكاليف الاقتصادية المترتبة على وقف أنشطة "القرصنة"، والتكلفة التي تترتب على عملية

البحث والتطوير المحلية الإضافية، وفقدان فائض المستهلك الذي يتولد من مثل هذه الإجراءات التي تقصي المنافسة.

الإدارة وتنفيذ قوانين الحماية: يتمثل أحد مضامين تطبيق حقوق الملكية الفكرية في التكلفة المباشرة لابتداع الآليات الإدارية أو تحسينها. وفي الواقع، يحتاج عدد من الدول النامية إلى تبني أدوات تشريعية وقضائية جديدة، بينما ينبغي على دول أخرى تعديل نظمها القائمة. بالإضافة إلى ذلك، تنعدم في الكثير من الدول الوسائل الملائمة لتسجيل حقوق الملكية الفكرية وإدارتها، ويرجع هذا على نحو أساسي إلى التكاليف المطلوبة والافتقار إلى الخبرة في مثل هذه المجالات. وإلى جانب هذه المتطلبات الإدارية، ينبغي أن تكون سلطات الجمارك نشطة في وضع إجراءات عبور الحدود التي تتساوق مع هذا الإصلاح موضع التنفيذ. وللوفاء بهذه المتطلبات، فسوف يحتاج مسؤولو الجمارك إلى نظام مراقبة شامل لكل من السلع المستوردة والمصدرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون السلطات «مهيأة لاتخاذ إجراءات بشأن السلع أو القطع المزيفة التي تستورد من أجل تجميع أو إنتاج المنتجات النهائية التي سوف تباع داخلياً أو تصدر إلى سوق ثالث». كما أن متطلبات فصل الجهاز القضائي في إجراءات التقاضي المدنية والجنائية يجب أن تنفذ في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. ويتطلب التنفيذ الفعال تكريس موارد كبيرة لتدريب القضاة والمسؤولين القانونيين على الجوانب المعقدة لحماية الملكية الفكرية. وفي ضوء التحليل السابق، وعلى الرغم من أنه ينبغي أخذ التكاليف الإدارية في الاعتبار من قبل أي دولة مهتمة بتعزيز نظام الملكية الفكرية فيها، فإن هذه التكاليف لا يبدو أنها تفرض قيداً رئيسياً.[18]

المبالغ المدفوعة لملكية المعرفة: يُعرف عن الدول النامية أنها مستوردة للمعرفة بشكل خالص. وبناء على ذلك، سوف يزيد تعزيز نظم حقوق الملكية الفكرية في هذه الدول مستوى المبالغ التي تدفعها هذه الدول إلى الخارج من أجل ملكية المعرفة. في الحقيقة، تظهر إحصائيات براءات الاختراع أن 99٪ من البراءات في الدول الأقل نمواً يملكها أجانب.[19] إذاً من المعقول توقع أن يسفر تعزيز نظام حقوق الملكية الفكرية في دولة

نامية، على سبيل المثال عن طريق زيادة درجة تغطية براءات الاختراع أو شروط الحماية، عن دفع مبالغ أكبر للتقنية الأجنبية. وليس من السهل التنبؤ بأثر هذا الإصلاح في ميزان المدفوعات على المدى الطويل لأنه ربما يسفر أيضاً عن زيادة في الاستثمار الأجنبي وواردات التقنية.

وقف أنشطة "القراصنة": يدل مصطلح "القراصنة" على وكيل اقتصادي يستغل بحرية الملكية الفكرية لوكيل اقتصادي آخر، دون اعتبار للقانونية. وينظر الاقتصاديون والمحامون إلى التقليد بطرق مختلفة؛ فالمحامون يميلون إلى مساواة التقليد بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، بينما نجد أن الاقتصاديين غالباً «أكثر اهتماماً بالتقليد، سواء كان قانونياً أو لا، بما أن التقليد يكون جزءاً مهماً من المنافسة على المستويات الوطنية والدولية».[20] ومن وجهة النظر الاجتماعية، ربما لا يستتبع وقف أنشطة "القراصنة" خسارة اجتماعية. وفي الحقيقة، يجادل بعض الاقتصاديين في أن وقف أنشطة "القراصنة" هو ببساطة نقل الدخل من فرد في المجتمع إلى آخر، مما يؤدي إلى صافي خسارة اجتماعية يساوي صفراً. وعلى الرغم من ذلك، إذا تحول الدخل إلى حاملي براءات الاختراع الأجانب، فسوف يمثل وقتها خسارة كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد.

تكلفة زيادة البحث والتطوير: إذا تم الحث على البحث والتطوير عبر حماية حقوق الملكية الفكرية وفرضها، فإن الطلب على رأس المال البشري سوف يزداد. ولكن رأس المال البشري المؤهل شيء نادر في معظم الدول النامية، وخاصة في الدول الأقل نمواً. هكذا نجد أن سعر رأس المال البشري المؤهل ربما يرتفع مما يسفر عن أثر سلبي في توزيع الدخل في المدى القصير.

على الرغم من ذلك، ربما تحفز هذه الزيادة في سعر رأس المال البشري المؤهل العرض في المدى الطويل، ومن ثم يزيد الدخل الإجمالي. علاوة على ذلك، إذا كان يوجد في الدول الأقل نمواً قيود شديدة على التجارة، فربما يقود البحث والتطوير غير الفعال إلى "اختراعات" تم التوصل إليها في الدول الصناعية سلفاً.

التأثيرات المضادة للمنافسة: ربما يصبح تعزيز الملكية الفكرية في الدول النامية أمراً مقلقاً لأنه قد يخلق أوضاعاً مشابهة للأوضاع المهيئة للاحتكار. فمالك براءة الاختراع، الذي غالباً ما يكون أجنبياً، سوف يستفيد من فائض المنتج (Producer's Surplus)، الذي يتمثل في الفرق بين السعر الأعلى للمنتَج في السوق، وهذا ينشأ من قوة الاحتكار الأعلى التي تمنح لمالك براءة الاختراع، والسعر الأدنى الذي سيكون ضرورياً لحفز المنتج على عرضه. في الحقيقة، تعطي قوة السوق المتزايدة البائع القدرة على خفض الإنتاج ورفع الأسعار، مما يسفر عن قدر أكبر من فائض المنتج، ويخلق فجوة أوسع بين السعر والتكلفة الهامشية، ومن ثم زيادة الخسائر الاجتماعية. وغالباً ما يتدفق فائض المنتج عائداً إلى العالم الصناعي الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، سوف يُلحق تعزيز حقوق الملكية الفكرية الضرر بعملية نشر التقنية في الدولة النامية بزيادة حواجز الدخول إلى هذا المجال. وسوف يؤدي هذا إلى نقص في فائض المستهلك بالنسبة إلى المستهلكين المحليين. وهذا يعني أنه كلما ارتفعت قوة الاحتكار، زاد السعر الذي يطلبه المورِّد. وهكذا نجد أن الفرق بين الفائدة الإجمالية للسلعة المستهلكة والسعر الذي دفع ثمناً لها سوف ينكمش.

ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار عناصر مثل جودة المنتَج والفوائد المعلوماتية، مثل تلك التي تنقلها إلى المستهلكين العلامات التجارية، قبل أن نقيِّم بشكل دقيق النتيجة بالنسبة إلى فائض المستهلك.

تكاليف المستويات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية

تقتضي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة من الأعضاء الإذعان لمعايير دنيا معينة لحماية حقوق الملكية الفكرية التي تغطيها بنودها. ولكن قد يختار الأعضاء تطبيق قوانين تعطي حماية أكثر اتساعاً مما تقتضيه الاتفاقية، مادامت هذه الحماية الإضافية لا تخالف بنود الاتفاقية. وقد يسفر عن هذا الأمر مستويات مختلفة من حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتفرض الاختلافات في حماية حقوق الملكية تكاليف كبيرة على نظام التجارة الدولية وعلى الأعمال التجارية الخاصة. ويمكن للمستويات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية أن تفرض تكاليف على نظام التجارة الدولية بثلاث طرق على الأقل؛ هي:

1. ربما تشوه الأنظمة المختلفة، التي تغطي الوصف الفني وتنفيذ براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية، القرارات التي تتعلق بالتجارة مع أسواق معينة والاستثمار في دول معينة، أو نقل التقنية إلى هذه الدول. وربما تكون التكاليف المتراكمة لمثل هذه التشوهات كبيرة.

2. ربما تسبب المستويات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية في المدى الطويل تأسيس القرارات التي تتعلق بتطوير التقنية على الحماية المتاحة في الأسواق المختلفة بدلاً من الطلب المتوقع. وسوف يخلق هذا عدم فاعلية في التخصيص الدولي لموارد البحث والتطوير والتسويق. وبناء على ذلك، ربما تتعرض بعض المشروعات في الدول النامية ذات الحماية المحدودة إلى نقص في الاستثمار.

3. ربما تكون المستويات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية مصدراً للنزاعات التجارية. ومادامت هذه النزاعات بلا حل وتؤدي إلى تعرفات تعويضية وغيرها من الحواجز التجارية، فإنها قد تسفر عن تكاليف أعلى للسلع والخدمات في كل أنحاء العالم.

وربما تفرض المستويات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية أيضاً تكاليف على أعمال وصناعات معينة. وأصبحت الشركات في الدول الصناعية مؤخراً تهتم على نحو متزايد بهذه الاختلافات وأثرها التآكّلي على المبيعات المحتملة، وعلى الأرباح التي تترتب على الإبداع. وتتمثل إحدى المشكلات في أنه من المكلف التقدم بطلب لتسجيل براءات اختراع وعلامات تجارية ثم المحافظة عليها في دول لها سياسات مختلفة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. إذاً يعتبر التفاوت في سياسات حقوق الملكية الفكرية تكلفة إضافية بالنسبة إلى الشركات.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن هناك تكاليف تجلبها أنشطة انتهاك الحقوق؛ والتكلفة الأكثر وضوحاً هي التزييف الأجنبي، «حيث تنتج شركات في دول أخرى، وتبيع وتصدر، منتجات تظهر عليها على نحو زائف علامات تجارية وحقوق طبع مرموقة». [21] ويبدو أن الخسارة المتصلة بضعف حماية براءة الاختراع الأجنبية في مجالات مثل صناعة الأدوية والمنتجات الغذائية قد اجتذبت اهتماماً كبيراً. علاوة على ذلك، تتطلب كل المنتجات الصناعية الجديدة؛ مثل برمجيات الحاسوب وأشباه الموصلات ومنتجات التقنية الحيوية، جهوداً كبيرة توجب الحماية.

الفوائد

تسمح حقوق الملكية الفكرية للمخترعين والمبدعين عادة باستغلال عملهم تجارياً بشكل حصري لمدة محدودة من الزمن. وفي مقابل منح هذه الحقوق، يستفيد المجتمع بعدة طرق. ومن ضمن هذه الفوائد التي تتحقق للمجتمع التوفير في التكلفة الذي يتحقق من البحث والتطوير المحلي الإضافي، ومن الكشف عن المعرفة الجديدة، بالإضافة إلى الفوائد التي تأتي من نقل التقنية الإضافي ومن تكوين المزيد من رأس المال.

البحث والتطوير المحلي: يؤكد بعض المحللين أن البحث والتطوير الدولي الذي تحركه تشريعات حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يحرك بنفسه البحث والتطوير الوطني. على الرغم من ذلك، فإن احتمال أن يزيد الاستثمار في البحث والتطوير حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية كان موضعاً للشك لمدة سنوات طويلة. ويسود اعتقاد بأن أكثر الطرق فاعلية بالنسبة إلى الدول النامية لتشجيع إنتاج التقنية الجديدة يتمثل في ازدهار التعليم في المجالين الفني والعلمي، وليس بتطبيق قانون لحماية الاختراعات. [22] بالإضافة إلى ذلك، يواجه المخترعون في الدول النامية الكثير من المعوقات؛ مثل الافتقار إلى رأس المال والمستويات الأعلى من الغموض الهيكلي، مقارنة بتلك السائدة في الدول الصناعية؛ كما أن شهادات الاختراع واستغلال الاختراع من قبل الدولة سوف تكون أكثر فاعلية من حقوق الملكية الفكرية التقليدية.

إثراء مجموع معرفة الجمهور: تشجع حماية حقوق الملكية الفكرية وفرضها، وخاصة الكشف عن متطلبات المعرفة، الناس والمنظمات على إشراك الجمهور في اختراعاتهم وإبداعاتهم، وذلك لأنها تعطي ضماناً بأنه سوف تكون لهم سيطرة على استخدام إبداعاتهم وابتكاراتهم لمدة محدودة من الزمن. ولأن حقوق الملكية الفكرية محدودة فيما يتعلق بالفترة الزمنية، فإن هذه الإبداعات والابتكارات تصبح متاحة على نحو حر للجمهور بعد أن ينقضي أجل الحقوق، مما يزيد من وصول الجمهور إلى المعرفة العلمية والفنية. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن متطلبات كشف المعلومات من أجل الحصول على براءة الاختراع تمثل وسيلة مهمة لنشر المعلومات الفنية إلى المنافسين خلال وقت قصير. وغالباً نجد أنه ليس من الصعب استخدام المعلومات لتطوير منتج جديد أو عملية تتنافس مع الأصل. وتعتبر هذه الطبيعة التزايدية التي يتصف بها الإبداع صفة مهمة لمعظم وجوه التقدم الفني؛ وخلافاً لذلك، فإن وجوه التقدم التقني سوف تتحقق بسرعة أبطأ. ويؤكد كارلوس بريمو براجا (Carlos Primo Braga): «بما أن مطالب براءات الاختراع معرَّفة بشكل واضح، فإنها تسمح بالتعريف الدقيق للنطاق الفني والإقليمي أو أي تعامل لنقل التقنية، بالإضافة إلى التمييز الواضح بين التقنية التي سيتم نقلها وأي معرفة فنية أخرى ربما يكتسبها أحد الأطراف في أثناء إبرام عقود النقل».[23]

ويشير أنيل ديو لاليكار وروبرت إيفنسن (Anil Deolalikar and Robert Evenson) إلى العلاقة المشتركة بين منح الولايات المتحدة الأمريكية براءات الاختراع والنشاط الهندي الخلاق، ويعتقدان أن الكشف عن المعلومات للحصول على براءات الاختراع يحفز النشاط الإبداعي.[24] ورغم ذلك، يسوق بريمو براجا حجة مفادها أنه مادام معظم براءات الاختراع في الدول النامية «يغطي اختراعات تم تسجيل براءات اختراع لها في الخارج سلفاً. . . فإن وجود مكتبة جيدة لخطابات براءات الاختراع التي نشرت» سوف يؤدي الوظيفة نفسها (التي يؤديها الكشف) بتكلفة أقل. كما أن حقيقة «أن المعلومات المنشورة لا تكفي عادة، عندما تؤخذ لوحدها، لأداء وظيفة تذكر. . .» سوف تقلل قيمة الكشف على نحو إضافي في الدول النامية.[25]

المنافسة النزيهة والنطاق الأوسع للسلع والخدمات ذات الجودة: في غياب حماية الملكية الفكرية، فإن الذين لم يستثمروا شيئاً يمكنهم نسخ الاختراعات والابتكارات بثمن بخس. ولذلك نجد أن حماية الملكية الفكرية تسمح للكثير من المنتجات بالوصول إلى السوق، والتي كان لا يمكن أن يحصل لها ذلك من دون تلك الحماية. وما إن يتم تشجيع الإبداع والابتكار حتى تتوافر للمستهلكين تشكيلة أكبر من المنتجات للاختيار منها. وبالإضافة إلى ذلك، تجعل حماية الملكية الفكرية لأسماء العلامات التجارية من تطوير المنتجين لجودة منتجاتهم أمراً جديراً بالاهتمام مما يصب في فائدة المستهلكين.

تكوين رأس المال: يعد الأداء الاقتصادي وتعزيز الطلب، بالإضافة إلى مستوى التكاليف محددات مهمة لتكوين رأس المال. وتؤثر العوامل السابقة على نحو خاص في الاستثمار أو قرارات منح الرخص من قبل المستثمرين الأجانب. ويمكن الزعم أيضاً بأن الإصلاحات، التي تعزز حقوق الملكية الفكرية، ربما تؤثر أيضاً في تكوين رأس المال وتدفق الاستثمار على نحو جيد. بالإضافة إلى ذلك، تساق حجة أيضاً عن أن تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة إيجابية بالقدر الذي وصل إليه الاقتصاد العالمي من كثافة المعرفة. وبالتالي، سيكون لنظم حقوق الملكية الفكرية الضعيفة تأثير سلبي في تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة نامية.

تقييم التكاليف في مقابل الفوائد

إن وجود كل من التكاليف والفوائد في ظل حقوق ملكية فكرية أقوى يجعل تقييم النتائج النهائية أمراً صعباً. في الحقيقة، تتفاوت النتيجة عبر الدول اعتماداً على درجة مرونة الاستثمارات الأجنبية والإبداعات، وعلى مرونة الطلب على المنتجات التي تتمتع ببراءة الاختراع، وعلى حجم الأنشطة المحلية الراهنة التي تنتهك الحقوق. وبالتالي، نجد أن السؤال الذي يطرح حول ما إذا كانت الدول النامية سوف تكسب أم تخسر من عملية تعزيز حقوق الملكية الفكرية أمر يصعب تقييمه كمياً، ولكن العوامل النوعية المهمة تستحق الذكر.

إن تكاليف حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية في الدول النامية ينبغي ألا تكون مرتفعة. وسوف تضع حقوق الملكية الفكرية المعزَّزة ضغطاً فوقياً على أسعار السلع المحمية مثل الأدوية. وربما يكون هذا الضغط طفيفاً. ومع تجفيف المتاح من المنتجات المنتهكة لحقوق الملكية الفكرية والنسخ المقرصنة، سيشعر مالكو الحقوق بأنهم أقل تقييداً فيما يتعلق بالمحافظة على الأسعار التنافسية. ويدعم هذا العامل أيضاً التفكير في المزيد من تحرير تشريعات الاستيراد في المناطق التي توجد فيها احتكارات توزيعية. إن خطر خسارة الإيرادات التي تدرها الرسوم الجمركية على الواردات، مع تناقص عدد المنتجات المقرصنة الداخلة إلى دول تتمتع بحقوق ملكية فكرية أقوى، ربما يتم على الأقل احتواؤه أو خفضه جزئياً عن طريق الزيادة في إجمالي الورادات. وإن إحدى طرق التوفير في تكاليف إدارة وفرض حماية أقوى للملكية الفكرية، وخاصة تسجيل براءات الاختراع، تتمثل في الاعتراف ببراءات الاختراع التي تمنحها مكاتب أجنبية عريقة. وسوف تتراكم مزايا معينة في مثل هذا السياق عبر الانضمام إلى اتفاقية هيئة براءات الاختراع (PCT).

لن تسفر حقوق الملكية الفكرية الأقوى عن مكاسب واضحة بالنسبة إلى الدول النامية. ونجد أنه من الصعب تحليل المدى الذي قد يجذب به نظام حقوق الملكية الفكرية في دولة نامية الشركات الأجنبية فيما يتعلق بالاستثمار و/ أو منح الامتياز في تلك الدولة أو يُثني تلك الشركات عن ذلك. وهناك العديد من الخصائص، بما في ذلك حجم الدولة والتوجهات الإقليمية وفرص النمو، إلى جانب تشريعات الأعمال التجارية، التي تعتبر عوامل لها علاقة بمثل هذه القرارات.

علاوة على ذلك، لا يوجد دليل تجريبي يسند الزعم الذي مفاده أن حقوق الملكية الفكرية الأقوى تؤدي إلى التقدم التقني. فعلى سبيل المثال، حققت بعض الدول، مثل تايوان وكوريا، خبرات جيدة في مجال التقدم التقني قبل أن تفرض حقوق الملكية الفكرية، بينما حققت دول أخرى، مثل البرازيل، التقدم التقني بعد فرض حقوق الملكية الفكرية. في الحقيقة، إن حماية حقوق الملكية الفكرية ليست العامل الوحيد في

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فهناك عوامل أخرى تتفاعل مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتؤثر فيه؛ مثل استقرار الاقتصاد الكلي وتطور البنية التحتية وحجم السوق والنمو وعامل المهارات، بما في ذلك العمالة الماهرة.

وهناك عامل آخر ينبغي أخذه في الحسبان عند وزن الفوائد في مقابل تكاليف حقوق ملكية فكرية أقوى، وهو أسعار الخصم (discount rates) ذات العلاقة في الدولة بما أن التكاليف والفوائد لا تحدث عند النقطة نفسها. وبشكل نموذجي، تحدث التكاليف على نحو أسرع، ثم تجيء الفوائد في وقت لاحق بحيث تكون هناك حاجة إلى سعر خصم منخفض حتى ترجح كفة الفوائد على كفة التكاليف.

أخيراً، في حالة الدول النامية، يجب أن يُضمَّن احتمال الرد الانتقامي التجاري على نظمها لحقوق الملكية الفكرية في التحليل الاقتصادي للتكاليف والفوائد المرتبطة بالإصلاح. إن الخسائر المتوقعة في إيرادات الصادرات (المكاسب في حالة الحوافز) تعتبر متغيراً مهماً يمكن بسهولة أن يؤثر في التقييم الاقتصادي لإصلاح حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى الدول التي لها روابط تجارية مهمة مع العالم المتقدم.

في ضوء التحليل السابق، نجد أنه من المستحيل تقييم صافي التوازن لمختلف التكاليف والفوائد التي تسفر عن حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية في الدول النامية. فربما تحقق الدول النامية مكاسب صافية نتيجة لحماية الملكية الفكرية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المكاسب المحتملة ستعزز مادامت الدول النامية تتبع منهجاً داعماً للمنافسة، بالإضافة إلى السياسات العامة الأخرى التي قد تخفض التكاليف المحتملة لتعزيز حقوق الملكية الفكرية إلى أدنى حد.

الآثار الاقتصادية للحماية المعزَّزة

يعتبر الإبداع والابتكار الوقود الذي يسيِّر التنمية، ويجب أن يكون المجتمع مهيأ لتوفير حوافز ملموسة لهما. وعن طريق حماية الملكية الفكرية يقدم المجتمع حافزاً للناس لكي يستثمروا الوقت بالإضافة إلى الموارد في تطوير أفكار جديدة. وسوف يؤثر

الاستثمار المتزايد للوقت والموارد، من أجل تطوير المنتجات وابتكار الأعمال أو خلق سمعة لعلامة تجارية، في الاقتصاد بطرق مختلفة.

ويشمل التأثير الاقتصادي لحماية أقوى للملكية الفكرية الآثار على الأسعار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والبحث والتطوير، والنمو الاقتصادي، والتوظيف، ونقل التقنية.

السعر ودرجة المنافسة

ربما يضفي منح براءات اختراع للسلع الأجنبية التي لها بدائل محلية محدودة، وخاصة في الأدوية والكيماويات الزراعية والتقنية الحيوية، على مالكي الحقوق قوة أعظم في السوق. وستمكِّن مثل هذه القوة المنتجين في هذه الصناعات من خفض الإنتاج لدعم أسعار احتكارية أعلى. ومع ذلك، يعتمد المدى الذي يصل إليه ارتفاع الأسعار في الاستجابة لممارسة قوة أعظم في السوق على العديد من المتغيرات. أولاً، نجد أن هيكلية السوق قبل ظهور حقوق الملكية الفكرية الجديدة وبعد ظهورها أمر شديد الأهمية. في هذه الحالة، تكون عناصر السوق الرئيسية هي عدد الشركات المحلية والأجنبية المتنافسة التي تتمتع بحقوق مالكي الحقوق، وطبيعة هذا التنافس، وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه، ونوعية التفضيل بين المنتجات وانفتاح التجارة. ثانياً، تتصف مرونة الطلب بالأهمية الكبيرة فيما يتعلق بتحديد قوة السوق، وربما تتفاوت على نحو واسع عبر الدول ومع مرور الزمن. وعادة كلما كان الطلب أقل مرونة في دولة معينة كان السعر المحدد أعلى. ثالثاً، تعتبر تشريعات الأسعار وسياسات المنافسة عناصر شديدة الأهمية فيما يتعلق بتقييد ممارسات الاحتكار.[26]

ومع ذلك، لا تولِّد حقوق الملكية الفكرية بالضرورة وضعاً احتكارياً في السوق ينتج عنه أسعار مرتفعة ووفرة محدودة؛[27] إذ إن الحماية تحدد فقط الشروط التي يتنافس فيها مالك الاسم التجاري مع منافسيه، ولا تعني ضمناً بالضرورة فرض قوة الاحتكار، وبهذه الطريقة تصبح حقوق الملكية الفكرية أشبه بحق ملكية قياسي.

علاوة على ذلك، يؤكد مؤيدو حقوق الملكية الفكرية المعزَّزة أن هذه الحقوق ربما تساعد في إثارة المنافسة الدينامية، حتى إذا كانت قد تقيد المنافسة أحياناً بين المنتجات الموجودة، وأن حماية حقوق الملكية الفكرية تخلق منافسة من شأنها أن تحقق فوائد للمستهلك على المدى الطويل. وتشير الدلائل المسحية إلى أن متطلبات الكشف عن المعلومات للحصول على براءة الاختراع مهمة جداً فيما يتعلق بنشر المعلومات الفنية وسط المنافسين في فترة قصيرة.[28] وتستخدم هذه المعلومات في إنتاج منتجات جديدة ربما تنافس المنتجات الأصلية وتعتبر أساساً للتقدم الفني. وبالتالي، وفقاً لهذا الرأي، تزيد حقوق الملكية الفكرية الأقوى تكلفة التقليد، ولكنها لا تعوق المنافسة بين المنتجات.

الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية

ربما تكون للدول النامية مصلحة كبيرة في توسيع حماية الملكية الفكرية إذا كان مثل هذا العمل سيشجع قدراً أكبر من نقل التقنية، وسيجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. على أي حال، إن تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحده لا يكفي لضمان أن الشركات الأجنبية ستقدم على الاستثمار الأجنبي المباشر أو ستمنح امتياز التقنية. ويعتمد القرار على قدرة الدولة المتلقية على استيعاب التقنية واستغلالها بنجاح، وترتبط هذه "القدرة" إيجابياً بحجم السوق المحلي، ومستويات المهارة والتعليم، بالإضافة إلى القدرات الفنية والإدارية للمرخص له. وتتصف أيضاً التكاليف الفعلية لنقل التقنية بالأهمية بالنسبة إلى هذا القرار. وتتفاوت هذه التكاليف ويمكن أن تكون كبيرة، اعتماداً على صفات التقنية، وتكاليف الاتصالات، ومدى الانتشار الدولي للتقنيات المماثلة. ويمكن اعتبار العوامل الأخرى محددات قياسية لنقل التقنية، وتشمل الأسعار النسبية للمدخلات عبر الدول، وتكاليف النقل، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن العوامل الأخرى التي تتفاعل وتؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل تطور البنية التحتية، وحجم السوق، والنمو، وعامل المهارات.

ويشمل عامل المهارات العمالة الماهرة، ونظام الضرائب وحكم القانون، بمعنى وجود القوانين الأساسية وفرضها على نحو محايد من قبل السلطات في دولة معينة.

ويعتقد ولفجانج سيبك (Wolfgang Siebeck)، أن هذه الحجة تعد أكثر الحجج تقليدية بشأن حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية.[29] ويتمثل الاعتقاد السائد في أن مالكي التقنية ينقصهم الحافز لنقل ما يملكون من معرفة إلى دول تتصف نظم حقوق الملكية الفكرية فيها بالضعف، خشية احتمال "القرصنة".

تتلقى الدول الشديدة الفقر بصورة عامة قدراً ضئيلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات نقل التقنية، رغم الأجور المنخفضة فيها؛ لأن تكاليف عمليات النقل هذه مرتفعة مقارنة بقدرة هذه الدول على استيعاب التقنيات التي يتم نقلها. وبينما قد تكون هناك مخاوف خطيرة بشأن الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فإن الدول ذات الدخول المتوسطة تتلقى قدراً متزايداً من الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي بسبب الأجور المنخفضة نسبياً، والتكاليف الأقل لنقل التقنية، والقدرات الفنية الأعظم. أخيراً، تتلقى الدول الصناعية قدراً متناقصاً من الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، ولكنها تتلقى قدراً متزايداً على نحو كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي بسبب «هياكل السوق العميقة» التي تدعم مفاضلة المنتجات.[30]

إن جهود القضاء على قرصنة السلع المحمية بموجب حقوق النشر والعلامات التجارية ربما تجذب الشركات الأجنبية بشكل جيد لزيادة الإنتاج المحمي قانونياً في الدول النامية عبر اتفاقيات منح الرخص والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الحقيقة، ربما تسفر الحماية المحلية للمنتجات التي تقتضي حماية العلامة التجارية أو حقوق النشر، مثل الموضة ومستحضرات التجميل وأشرطة الفيديو، عن زيادات صافية في الإنتاج بموجب ترخيص أصحاب الملكية الفكرية الأجانب.

تدفقات التجارة الدولية

تؤثر حقوق الملكية الفكرية في تدفقات التجارة الدولية عندما تتحرك سلع كثيفة المعرفة عبر الحدود الوطنية. وقد زادت أهمية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى التجارة

مع تضاعف حصة منتجات كثيفة المعرفة أو فائقة التقنية في التجارة العالمية الكلية خلال الفترة 1980 ـ 1994 من 12 إلى 24٪.

إن التغيير الكبير في الحماية العالمية لحقوق الملكية الفكرية ربما يكون له تأثير قوي في التجارة الدولية في السلع والخدمات. وفي الواقع، تحقق الشركات المبدعة التي تزيد من عرضها للأصول التي تحظى بالملكية الفكرية عادة عوائد اقتصادية أعظم. ولذلك، نجد أن التجارة تزيد بسرعة في مجالي المنتجات والخدمات التي تحميها براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر.

من الناحية النظرية، يتصف اتجاه التأثير بالغموض؛ فمن جانب، نجد أن المصدرين الأجانب للسلع التي يمكن أن تحظى ببراءات الاختراع أكثر استعداداً لتزويد الأسواق التي تحمي اقتصاداتها المحلية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم، ومن ثم ربما تؤدي حقوق الملكية الفكرية الأقوى إلى توسع في التجارة. ومن الجانب الآخر، ربما تعاني مثل هذه الشركات انخفاضاً في المبيعات الإجمالية بسبب قوة السوق وما ينتج عن ذلك من زيادة في الأسعار تولدها حقوق الملكية الفكرية الأقوى، وبالتالي ربما تقيد حقوق الملكية الفكرية الأقوى التجارة. بالإضافة إلى ذلك، تعني حقوق الملكية الفكرية الأقوى دخول كمية أقل من المنتجات المقرصنة إلى السوق، وهذا ربما يسفر أيضاً عن انخفاض في الواردات الكلية. وهكذا نجد أن تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية في التجارة الدولية يجب أن يؤسس بشكل تجريبي وفق كل حالة.

وقد قام كيث ماسكاس (Keith Maskus) وموهان بنيوبارتي (Mohan Penubarti) بدراسة هذه القضية جيداً.[31] وتوحي النتائج التجريبية التي توصلا إليها على نحو قوي بأن عرض السلع التي يمكن أن تحول شركات التصدير الأجنبية براءات الاختراع الخاصة بها إلى الأسواق المحلية – حيث يكون قد تم تعزيز حقوق الملكية الفكرية – يتفاوت بشكل إيجابي نسبة إلى القوة المحلية لحقوق براءة الاختراع. إذاً، سوف يجذب تعزيز قانون براءات الاختراع في الدولة زيادة إيجابية كبيرة في التجارة. ويكون هذا التأثير قوياً في الدول النامية الكبيرة، مثل المكسيك وكوريا والبرازيل والأرجنتين، التي

شهدت نزاعات تجارية هي الأبرز من نوعها. ويكون التأثير أضعف في الدول النامية الصغيرة ذات الدخول المنخفضة مما يوحي بقدر أكبر من الاعتماد على قوى السوق في هذه الدول. ونظراً إلى هذه الاختلافات في الحماية الدولية التي تؤثر في التجارة الدولية، يمكن أن نستنتج أن حقوق الملكية الفكرية لها بالفعل "علاقة بالتجارة". وقد أكد فنك (Fink) وبريمو براجا هذه النتائج؛ [32] ففي نموذج الجاذبية، الذي أعداه لتدفقات التجارة المتبادلة في 89 دولة، وجدا رابطاً إيجابياً بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات التجارة.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يعكس الفرق بين الدول، فيما يتعلق بالوجود النسبي لحقوق الملكية الفكرية في واردات هذه الدول وصادراتها، اختلاف اختيار هذه الدول للأنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية. حقاً، سوف تميل الدول التي لا تعتبر مصدِّراً خالصاً لمنتج نحو دعم حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية حتى تمنع النسخ غير المرخص والتقليد. وعلى نحو مغاير، من المؤكد أن الدول التي تعتمد بشدة على التقنية المستوردة سوف تفضل حماية أضعف حتى تكون قادرة على شراء منتجات أرخص. وطبقاً لذلك، تميل مستويات الحماية نحو الانخفاض في الدول الأكثر فقراً، وتميل نحو الارتفاع في الدول الأكثر تقدماً.

الإبداع والابتكار التقني

إن الهدف الأساسي من توفير حماية الملكية الفكرية هو الحث على قدر أعظم من الإبداع وفوائده الدينامية؛ إذ سيؤدي تعزيز حقوق الملكية الفكرية إلى زيادة أرباح الشركات التي تملك حقوق الابتكار، وهذا سيقود بدوره إلى قدر أعظم من النشاط الإبداعي من جانب هذه الشركات والشركات الجديدة التي تدخل في هذا المجال. [33] ويوفر هذا النشاط الإبداعي الجديد الذي تحث عليه الربحية الأعلى مصدرين محتملين من المكاسب الدينامية للاقتصادات النامية.

أولاً، تستطيع الشركات المحلية في الدول النامية أن تتولى بعض أمور تطوير المنتج الجديد. في الحقيقة، من المعروف أنه على الرغم من أن أغلبية المنتجات والعمليات

الجديدة يتم تطويرها في الدول الصناعية، فإن هناك قدراً متزايداً من تطوير الإبداع المحلي في بعض الدول النامية التي ربما يحفزها المزيد من حماية الملكية الفكرية. وطبقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، فإن بعض الدول، مثل جمهورية كوريا وسنغافورة، قد أسست بنجاح قدرات إبداعية مهمة، وقد أصبحت من الدول المرموقة في تصدير المنتجات الجديدة والاستثمار الأجنبي المباشر.[34] وأخذت دول أخرى، مثل ماليزيا والمكسيك، تتحرك في هذا الاتجاه مع توسع قدراتها ومهاراتها التقنية.

إن تطوير قدرة أساسية وإبداعية في مجال الأعمال التجارية يعتمد على الخصائص المختلفة للسوق؛ مثل المستويات التعليمية، وهياكل الصناعة، وبيئة السياسة الاقتصادية العامة.[35] وتوحي هذه الاعتبارات بأن فوائد مثل هذه الإبداعات ستكون على نحو مرجح مقصورة - بأكبر قدر - على الدول النامية ذات الدخل المتوسط والتصنيع المتسارع. وعلى نحو مغاير، نجد أن أقل الدول نمواً تميل نحو الكسب الضئيل من زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية.

توجد فوائد محلية للإبداع، ولكن توجد أيضاً تكاليف إدارية تتفاقم في حالة ندرة الموهبة الهندسية والعملية. وتنشأ المشكلة عندما يكون هناك عدم مرونة في عرض عوامل معينة، مثل العمالة الماهرة في الدول النامية. ففي مثل هذه الحالة، إذا أسفرت الحماية العظمى للملكية الفكرية عن انخفاض في الطلب على العمالة غير الماهرة وارتفاع في الطلب على العمالة الماهرة ورأس المال، فربما يكون هناك انخفاض على المدى القصير في الناتج القومي والتوظيف مع حدوث تغيرات نسبية في عامل الأسعار.

أما الفائدة الثانية المحتملة لحماية الملكية الفكرية فتتلخص في توليد المزيد من الإبداع الأجنبي. وسوف يوفر هذا الأمر للدول النامية قدراً أكبر من تنوع المنتج وجودته، بالإضافة إلى حصة أكبر من النمو العالمي.

وتعتمد الإجابة عن السؤال الذي يطرح حول ما إذا كان تعزيز حقوق الملكية الفكرية سوف يشجع الإبداع أم لا على الصناعة والدولة المعنيتين. فمثلاً، إذا كان معظم الدول

النامية التي تستورد التقنية مستعداً لفرض نظم الملكية الفكرية الخاصة بها، فقد تكون هناك بعض الزيادة في الإبداع في الدول الصناعية التي تستهدف احتياجات الدول المستوردة. على الرغم من ذلك، سوف يكون للحماية في الأسواق الصغرى أثر ضئيل في قرار الاختراع. إذاً، يمكن أن نستنتج هنا مرة أخرى أن أي فوائد دينامية ستتحقق في الدول النامية الأكثر تقدماً.

النمو الاقتصادي والتوظيف

عندما تكون حقوق الملكية الفكرية الأقوى قادرة على جذب المزيد من نقل التقنية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر وعقود منح الرخص، فسوف يتأثر النمو بشكل إيجابي. على أي حال، ربما تكون المشكلة في بعض الدول هي تأثير الافتقار إلى المنافسة الدينامية سلبياً في النمو. ونجد أن هذه هي حال معظم الدول النامية التي تمر بتجربة الأسعار الأعلى للسلع والخدمات المستوردة، وبالتالي فإنها تعاني النمو المحدود. وبما أن لهذه الدول قدرة محلية محدودة على الإبداع التقني وتطوير المنتجات، فإنها تعتمد على واردات المنتجات ذات الأساس التقني فيما يتعلق بالنمو. وفي هذه الحالة، فإن حقوق الملكية الفكرية الأقوى سوف تبطئ على نحو مباشر نقل التقنية عن طريق التقليد القانوني والنسخ غير القانوني.

على أي حال، ربما تحقق بعض الدول النامية المتوسطة الدخل فوائد على المدى البعيد نتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتتمثل في شكل قدر أكبر من نقل التقنية والإبداع المحلي وانخفاض الإنتاج غير الفعال.[36] ويرجع السبب في ذلك إلى أنها قد طورت أسساً صناعية وتقنية قوية ستطبق بشكل متزايد على الإبداع الفني. وفي بيئة مثل هذه تصبح حقوق الملكية الفكرية الأقوى حافزاً للنمو الإضافي.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر حماية براءة الاختراع مباشرة في النمو عبر عمليات الحث على الإبداع. ويمكن أن تتأثر العوائد الناتجة عن الإبداع بالتغيرات في القوانين الدولية لبراءة الاختراع، والقناة الأساسية لهذه التغيرات هي القرارات التي تتخذها

الشركات بالمتاجرة في أسواق مختلفة. هكذا نجد أن حقوق الملكية الفكرية الأقوى يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً في العلاقة بين التجارة والنمو. وقد برهن سكوت تايلر (Scott Taylor)، في نموذجه الدينامي البسيط للنمو الداخلي المنشأ، على أن نقل التقنية سوف يؤدي إلى المساواة في عامل الأسعار، وتحسين في توزيع موارد العالم الفنية، وارتفاع في النمو الاقتصادي العالمي في كثير من الحالات.[37]

وإذا سلمنا بأن الحماية الأعلى للملكية الفكرية سوف تسهل نقل التقنية إلى الدول النامية، فإن الزيادة في الاستثمار الأجنبي الناتجة آنئذ، والتي تولد الثروة وفرص التوظيف في الدولة، سوف تجعل النمو الاقتصادي والتوظيف يزدهران في نهاية الأمر. وعلى أي حال، نجد أن أي خسائر في التوظيف - على المدى القصير - ناتجة عن الحماية الأعلى للملكية الفكرية من المرجح أن تتركز في شركات صناعة الأدوية والبرمجيات والقرصنة في مجال نشر الكتب. وبما أن مثل هذه الشركات لا توظف الكثير من العاملين، ولها هوامش قيمة مضافة صغيرة في بعض الدول النامية، فسوف تكون الخسائر في مجال الأجور ضئيلة.

البحث والتطوير

يؤكد بعض المحللين أن حماية الملكية الفكرية شيء حيوي بالنسبة إلى البحث والتطوير. ويصدق هذا على الدول المتقدمة، حيث توجد فيها قدرات في مجال البحث والتطوير. وفي الحقيقة، نجد أن المبدعين أكثر استعداداً للإنفاق على البحث والتطوير إذا تأكدوا أن منتجاتهم أو عملياتهم ستتم حمايتها بشكل جيد من القرصنة. وربما لا تكون الملكية الفكرية شيئاً مهماً فيما يتعلق بتوليد البحث والتطوير في الدول التي يرى فيها مستوردو التقنية أن التقليد بديل لهذه التقنية رغم ما فيه من قصور. بالإضافة إلى ذلك، فربما لا يؤثر انعدام حماية الملكية الفكرية في بعض الدول بشكل سلبي في البحث والتطوير العالمي إذا كانت هذه الدول صغيرة جداً.

إن الفشل في حماية الإبداعات الأجنبية يسفر عن تشويه الأنماط الطبيعية للتجارة، ويدفع المبدعين إلى استخدام مناهج بحث غير مثالية ويقلل البحث والتطوير.[38] علاوة

على ذلك، نجد أن قوانين براءة الاختراع المحكمة البنية، إلى جانب قوانين منع الاحتكار، يمكن أن تضمن حوافز للبحث والتطوير، وتشجع أيضاً التعاون بين الشركات في نشر نتائج البحث والتطوير عن طريق منح الرخص وغيره من الوسائل الأخرى.[39] وتتمثل إحدى طرق منع فشل السوق في مشروع البحث المشترك؛ وذلك لارتفاع تكلفة البحث والتطوير الخاص. ويحسِّن هذا النوع من التعاون في مجال البحث والتطوير التنسيق بين مشروعات البحث المستقلة، ومن ثم يقلل التكرار الذي يهدر جهود البحث والتطوير، بحيث توفَّر الموارد النادرة.

على الرغم من أن المشروعات المشتركة تزيد الربح المشترك للأفراد، فإنها لا تزيد بالضرورة الرفاهية الاجتماعية بما أن التعاون يتم بين الشركات فقط ولا يشمل المستهلكين. وفي الحقيقة، تزيد المشروعات المشتركة الأرباح لأنها توفر حوافز للأعضاء لكي يستثمروا على نحو أكثر فاعلية، وتنقل الفائض الاجتماعي من المستهلكين إلى الشركات، في آن معاً.[40]

إن البحث والتطوير الذي يتم تحت رعاية حماية الملكية الفكرية يمكن أن يفيد المجتمع كافة. ويمكن أن تساعد الخطى الواسعة في البحث العملي والتقني في التصدي للمشكلات العالمية مثل الأمراض ونقص الغذاء والفقر، ويثري النشاط الفني المتزايد الإرث الثقافي للأمة أو المجتمع.

الرفاهية

حتى نستطيع تقييم الجدوى الاجتماعية للتغيير الذي يتطلبه تعزيز حماية الملكية الفكرية، يجب أن نقر بأن تنفيذ وفرض قوانين أقوى لحقوق الملكية الفكرية سيكون له تأثيرات في صالح بعض الناس، وأخرى لن تكون في صالح ناس آخرين. وتشمل هذه التأثيرات التوظيف، والفاعلية في الإنتاج، والبدائل المتاحة فيما يتعلق بالسلع المحمية، والاعتبارات التوزيعية، والأسعار، والتكاليف.

تحاول حقوق الملكية الفكرية خلق توازن بين من يوفرون المعلومات ومن يستخدمونها عن طريق السماح لمالكي الحقوق بجني عوائد عن استثماراتهم في مقابل

ابتكار تقنيات ومنتجات جديدة. وبالتالي نجد أن المجتمع ينجز هدفي تشجيع الابتكارات الجديدة ونشرها بنقل جزء من فائض المستهلك إلى من يوفر المعلومات. وقد نال هذا الرأي الإجماع في الدول المتقدمة، حيث يعيش الجزء الأكبر من مستهلكي الملكية الفكرية وأغلبية منتجيها.

في معظم الحالات «سوف تعاني الرفاهية العالمية الساكنة توسع الدول المستوردة للمعلومات في حماية حقوق الملكية الفكرية». [41] وفي الحقيقة، من المؤكد ألا تزيد ندرة منتج جديد رفاهية الدولة التي تحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهذا المنتج الجديد. ويمكن أن يلحق الضرر بالمستهلكين في الدول المستوردة للمعلومات نتيجة لمثل هذه الحماية عندما يُمنعون من استهلاك أو استخدام سلع بديلة تخرق قوانين حقوق الملكية الفكرية، بينما يصبح وضع المنتجين أفضل نتيجة لذلك. على أي حال، يتمثل القصد الأساسي من توفير الحماية في الحث على الفوائد الدينامية التي ترتبط بكثرة الإبداع. إذاً، من وجهة نظر الرفاهية، نجد أن هناك صفقة بين التكاليف الاجتماعية الساكنة والأرباح المحفزة التي تشجع قدراً أكبر من النشاط الخلاق. وسيعتمد الاختيار على التقدير السياسي الذي سيقرر ما إذا كانت التضحية بالتكاليف الاجتماعية استثماراً جديراً بالاهتمام.

وقد أشار جون بيث (John Beath) إلى نوع الخسائر الاجتماعية التي يمكن أن تعانيها الدول نتيجة لتشديد حماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى عواقب انتهاك قوانين هذه الملكية في سوق الإنتاج، وذلك في تحليله الذي يتبع أسلوب نظرية اللعبة، والذي تضمن شركة مهيمنة وهامشاً تنافسياً. [42] وقد ناقش أربعة مصادر للخسارة الاجتماعية؛ اثنين ساكنين واثنين ديناميين. وتنشأ الخسارة الساكنة الأولى عن انخفاض إنتاج السوق الذي تتسبب فيه المنافسة الناقصة في سوق المنتجات. وستكون هذه الخسارة كبيرة إذا كانت الحماية تمنح مالك الحقوق قوة في السوق تسمح له بخفض الإنتاج لدعم أسعار احتكارية أعلى. وتنشأ الخسارة الساكنة الثانية نتيجة للمستوى المتصاعد لمتوسط التكاليف الثابتة بحيث يتجاوز ما يعتبر اجتماعياً المستوى الأمثل. وينتج عدم الفاعلية هذا من حقيقة أن براءة الاختراع تحث عدداً كبيراً من الشركات على

الدخول في الصناعة حتى تنافس في الريع. وتنشأ الخسائر الدينامية في المقام الأول عن حقيقة أن السوق لا تحقق الكمية المُثلى لخفض التكلفة؛ والعنصر الثاني للخسارة الدينامية هو التكرار غير الضروري لجهود البحث.

على أي حال، إذا جرى التقليد في دولة صغيرة، فلن يكون هناك تأثير كبير في الرفاهية العالمية.[43] وقد بيّن بيث على نحو دقيق ثلاثة مكونات للزيادة في الرفاهية الاجتماعية التي تولدها الفكرة الجديدة؛[44] وتشمل فائض المستهلك، وازدياد الريع للمنتج، وكذلك ازدياد الريع للمبدع. وقد شدد أيضاً على المصالح المتضاربة لهذه الأطراف المختلفة عندما يتعلق الأمر بحقوق الملكية الفكرية؛ إذ يريد المبدع تحقيق أعلى سعر ممكن لفكرته، أما المنتج فيرغب في الوصول بسهولة إلى الأفكار الملائمة حتى يدمجها في منتجات مربحة ويكسب ميزة في السوق لأطول فترة ممكنة في الوقت نفسه. من جانب آخر، يريد المستهلك تدفقاً مستمراً للمنتجات ذات الجودة التي تكون متاحة بأقل سعر ممكن، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المنافسة في الإنتاج. وإذا اعتبرنا المعرفة سلعة عامة، نجد أن الكفاءة تتحقق عن طريق نشر المنتج سواء كان أصلياً أو بديلاً؛ وربما تكون عملية النشر هذه حافزاً للمزيد من البحث والتحسين.

حماية حقوق الملكية الفكرية والسياسات العامة

كما ناقشنا فيما سبق، من المرجح أن تعاني الدول النامية بعض الخسائر على المدى القصير عند إصلاح أنظمتها الخاصة بحقوق الملكية الفكرية؛ وبالتالي من المهم أن نأخذ في الاعتبار السياسات العامة ذات العلاقة، والتي تتفاعل مع حماية حقوق الملكية الفكرية وربما تقلل الآثار المعاكسة والمعوقة لحماية حقوق الملكية الفكرية إلى الحد الأدنى. ويمكن أن تأخذ هذه السياسات الأشكال الآتية:

- **ضبط الأسعار:** يمكن أن تقوم هذه السياسة بدور مهم في تقييد تحركات الأسعار التي ربما تتسبب فيها قوة السوق التي تحفزها حقوق الملكية الفكرية. وهذا أمر يتصف بالأهمية وخاصة بالنسبة إلى الضروريات مثل الأدوية. رغم ذلك، فقد

تكون هناك تكاليف ملازمة لمثل هذه السياسة. وقد يجد مالك البراءة أن خدمة سوق تحكمه ضوابط صارمة للأسعار أمر غير مربح، وربما تكون هناك تكلفة للبحث لإيجاد السعر "الصحيح" لمنتج معين.

- **تحرير تشريعات الاستيراد:** من منطلق تقليل الضغط العلوي على أسعار السلع المحمية، ربما تلجأ الحكومات إلى تحرير تشريعات الاستيراد في المناطق التي توجد فيها احتكارات توزيعية.

- **المنهج التنظيمي المناصر للمنافسة:** حتى يتم تقييد سوء الاستخدام المحتمل لقوة السوق التي تحفزها حقوق الملكية الفكرية، فربما تلجأ الحكومات إلى سياسات المنافسة. وربما تتعلق إساءة الاستخدام هذه بممارسات البيع، التي تذهب إلى أبعد من الحقوق التي تمنحها حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالاسم، بالإضافة إلى الواردات الموازية.

- **السياسات الأخرى:** يجب أن تعمل الحكومة على نحو لصيق مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف حتى تتلقى المساعدات. وقد تأخذ المساعدات التي تأتي من مثل هذه المنظمات شكل تدريب مسؤولي حقوق الملكية الفكرية (القضاة، وفاحصي براءات الاختراع. . . إلخ)، وتحسين الموارد البشرية في الدول النامية أو تعليم صناع السياسة والجمهور الواسع ما يتعلق بالمنفعة المتبادلة المعقدة التي تحيط بحماية الملكية الفكرية.

الاستنتاجات والتوصيات

إن النمط المتغير للإنتاج والتجارة العالميين، والأهمية المتنامية للتقنية كمحدد للمنافسة الدولية قد سلطا الضوء على ضرورة تأمين الحماية للتقنية الفائقة في وجه تطورات مشابهة في تقنيات تسهيل التقليد. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين أخذت مطالب الدول الصناعية التي تلح بقدر أكبر من حماية حقوق الملكية الفكرية، وتناقص

الاستثمار الرأسمالي في الدول الأقل نمواً، ووضع هذه الدول فيما يتعلق بالدين الخارجي، واستراتيجيات التنمية ذات التوجه الدولي، إلى جانب الثورة التقنية المتواصلة، تعزز ضرورة إعادة النظر في نظم حقوق الملكية الفكرية.

يجب أن تدرك الدول النامية الانعكاسات الاقتصادية لتعزيز نظم حقوق الملكية الفكرية فيها، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، بطريقة تدعم المنافسة الدينامية وتكون منسجمة مع أهداف هذه الدول التنموية. وعند تكييف أهداف التنمية الاقتصادية لهذه الدول مع متطلبات حماية حقوق الملكية الفكرية، يجب أن تحافظ الدول النامية على توازن ملائم بين حوافز الإبداع والحاجة إلى النشر الكافي للمعرفة التقنية في اقتصاداتها. ويجب أن تفكر أيضاً في التفاعل مع النظم الاقتصادية والتنظيمية الأخرى، بما في ذلك أنظمة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وبرامج تطوير التقنية.

وربما يؤدي دمج حقوق الملكية الفكرية في نظام التجارة الدولية إلى فوائد محتملة على المدى القصير والطويل فيما يتعلق بتعزيز حرية الوصول إلى السوق، واستباق إطار عملي يفضي بقدر أكبر إلى الاستثمار الأجنبي ونقل التقنية. على الرغم من ذلك، فقد يولد هذا الدمج أيضاً آثاراً سلبية معينة، بما في ذلك زيادات الأسعار والقيود على نشر التقنية. بالإضافة إلى ذلك، ربما تمر الدول النامية بدرجات مختلفة من التحديات في تكييف سياساتها واقتصاداتها مع حماية أعلى لحقوق الملكية الفكرية. ويتمثل أحد التحديات الفورية في مهمة جعل القوانين والمؤسسات والإجراءات الوطنية تواكب المعايير الدولية. ويقتضي تنفيذ مثل هذه السياسة تحسناً وتكيفاً وتوسعاً كبيراً في الأطر القانونية والإدارية وخاصة الأطر التي تفرض قوانين حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية.

عند تقييم التكاليف والفوائد التي تنجم عن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة على المدى الطويل، يجب التشديد على نقطتين مهمتين. أولاً، من

المرجح بقدر أكبر أن تستفيد الدول من النقل الإضافي للتقنية بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة إذا نسقت تلك الدول حقوق الملكية الفكرية الأقوى الخاصة بها مع برامج التحديث الأوسع لتطوير التقنية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والمهارات. بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج الدول إلى ضمان أن يكون تطوير البنية التحتية ونظام الضرائب - كجزء من برامج التحديث هذه - قد تم على نحو يجذب مالكي التقنية.

ثانياً، سوف تتفاوت آثار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة عبر الدول. ومن المرجح بقدر كبير أن تتمتع الاقتصادات الحديثة التصنيع، والتي طورت أسساً صناعية وتقنية قوية ستطبق على الإبداع الفني، بالآثار المفيدة. علاوة على ذلك، تحظى الدول النامية الكبيرة بهيكلية سوق عميقة ستساعدها في تقليل أي نتائج معوقة للمنافسة تسفر عن هذه الحماية. رغم ذلك، ربما تنشأ تكلفة صافية على المدى الطويل في تلك الدول التي يكون فيها التطور التقني في مرحلة ابتدائية، والتي لا تحظى إلا بقدر محدود من نقل التقنية ونشرها. وحتى تحسن هذه الدول أوضاعها، فإنها تحتاج إلى برامج مساعدات فنية توفرها منظمات متعددة الأطراف وحكومات الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى إعداد الأوراق الفنية والتحسينات في تطبيق الاتفاقية، يجب أن تشجع المنظمات الدولية النقاش بين مختلف الأطراف، بما في ذلك المبدعون والمنتجون والمستهلكون في مجال حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى السلطات العامة في كل من الدول المتقدمة والنامية.

يبدو واضحاً أنه من المرجح أن المستفيدين الأوليين والفوريين من تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة سيكونون مطوري التقنية والمعلومات في الدول الصناعية. وفي الواقع، كلما فرضت الحماية بسرعة أكبر وبشكل أكثر شمولاً، كانت هذه الفوائد أعظم. لذا، من المعقول تذكير الدول الصناعية بأنه من مصلحتها مساعدة الدول النامية في جهودها لإعادة هيكلة نظم حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، وذلك بتقديم الدعمين الفني والمالي.

ويجب أن تشمل مثل هذه المساعدات إجراءات لتعزيز الوعي بالخيارات، والتكاليف، والفرص، والتحديات التي تنشأ عن الحماية الأعظم قدراً، والتعاون في نشر المعلومات الخاصة بالقوانين والنظم المتعلقة بنقل التقنية، والتي سوف تكون حيوية بالنسبة إلى فهم الدول للتوجهات والتطورات الجديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

الهوامش

1. انظر:

Keith Maskus, "Intellectual Property Rights and the Uruguay Round," *The Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review* (First Quarter 1993): 12.

2. يجب أن نفرق هنا بين الاختراع وهو توليد فكرة لمنتج جديد أو طريقة جديدة لصناعة منتج قديم، وبين الإبداع وهو وضع الفكرة الجديدة في الاستعمال العملي.

3. انظر:

Robert Stern, "Symposium on TRIPS and TRIMS in the Uruguay Round: Analytical and Negotiating Issues," *World Development* (1990): 494.

4. انظر:

Keith Maskus, "The International Regulation of Intellectual Property," Paper prepared for the IESG Conference, Nattingham, UK (1997), 16.

وتقدم هذه الورقة دليلاً نظرياً وتجريبياً شاملاً على الكيفية التي تؤثر بها حقوق الملكية الفكرية الأقوى على التجارة العالمية.

5. للاطلاع على المزيد مما كتب عن حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية انظر:

"The TRIPS Agreement and Developing Countries," Paper presented at the United Nations Conference on Trade and Development, Geneva (UNCTAD: 1996).

6. انظر:

Keith Maskus and Mohan Penubarti, "How Trade-Related are Intellectual Property Rights?" *Journal of International Economics* vol. 39 (1995): 230.

7. انظر:

Robert Stern, "Symposium on TRIPS and TRIMS in the Uruguay Round: Analytical and Negotiating Issues, Introduction and Overview."

انظر أيضاً:

Alan Deardorff, "Should Patent Protection be Extended to all Developing Countries?" *World Development* (1990).

8. انظر:

World Trade Organization, "Review of Implementing Legislation." <http://www.wto.org/english/tratop_e/TRIPs_e/inte18_e.htm>.

9. Maskus, op. cit., 13.

10. Maskus, op. cit., 12.

11. UNCTAD, op. cit., 42.

12. حيث يعرف "الاختراع" بأنه فكرة جديدة تسمح عملياً بحل مشكلة محددة في مجال ما من مجالات التقنية.

13. انظر:

Stanley Bensen and Leo Raskind, "An Introduction to the Law and Economics of Intellectual Property," *Journal of Economic Perspectives* vol. 5 (1991): 6-7.

14. Bensen and Raskind, op. cit., 23.

15. Bensen and Raskind, op. cit., 23-24.

16. Bensen and Raskind, op. cit., 19.

17. انظر:

Carlos Primo Braga, "The Developing Country Case for and against Intellectual Protection," in Wolfgang Siebeck (ed.) *Strengthening Protection of Intellectual Property in Developing Countries*, World Bank Discussion Papers (Washington, DC: World Bank, 1990), 69.

18. Primo Braga, op. cit., 73.

19. Primo Braga, op. cit., 76.

20. Primo Braga, op. cit., 77.

21. Maskus, op. cit., 19.

22. Primo Braga, op. cit., 80.

23. Primo Braga, op. cit., 81.

24. للاطلاع على هذا الموضوع، انظر:

Anil Deolalikar and Robert Evenson, "Private Intensive Activity in Indian Manufacturing: Its Extent and Determinants," in Robert Evenson and G. Ranis (eds) *Science and Technology: Lessons for Development* (Boulder, CO: Westview, 1990).

25. Primo Braga, op. cit., 81.

26. للمزيد حول هذه القضايا، انظر :

Keith E. Maskus, "Price Effects and Competition Aspects of Intellectual Property Rights in Developing Countries". Background paper for 1998 World Development Report (1998).

27. UNCTAD, op. cit., 16.

28. انظر :

Edwin Mansfield, "Patents and Innovation: An Empirical Study," *Management Science* 32 (1986): 173-181.

29. انظر :

Wolfgang Siebeck, "Strengthening Protection of Intellectual Property in Developing Countries." World Bank Discussion Papers (Washington, DC: World Bank, 1990), 82.

30. UNCTAD, op. cit., 17.

31. Maskus and Penubarti, op. cit., 244.

32. انظر :

Carsten Fink and Carlos A. Primo Braga, "How Stronger Protection of Intellectual Property Rights Affects International Trade Flows," *Policy Research Working Paper* 2051, World Bank (February 1999), 11-12.

33. Maskus and Penubarti, op. cit., 13-14.

34. UNCTAD, op. cit., 17-18.

35. انظر :

Keith Maskus, "Normative Concerns in the International Protection of Intellectual Property Rights," *World Development* (1990): 404-405.

36. Maskus, op. cit., 498.

37. للمزيد من الاطلاع على الرابط بين التجارة وحقوق الملكية الفكرية، انظر :

Scott Taylor, "TRIPS, Trade, and Growth," *International Economic* Review vol. 35 (1994): 361-381.

38. Taylor, op. cit., 380.

39. انظر :

Janusz Ordover, "A Patent System for Both Diffusion and Exclusion," *Journal of Economic Perspective* vol. 5 (1991): 54-57.

40. انظر:

Suzanne Scotchmer, "Standing on the Shoulders of Giants: Cumulative Research and the Patent Law," *Journal of Economic Perspectives* vol. 5 (1991): 31.

41. Maskus, op. cit., 408.

42. انظر:

John Beath, "Innovation, Intellectual Property Rights and the Uruguay Round," *World Development* (1990): 420-425.

43. انظر:

Arvind Subramanian, "TRIPS and the Paradigm of the GATT: A Tropical, Temperate View," *World Development* (1990): 519-520.

44. Beath, op. cit., 420.

المراجـــع

Beath, John. "Innovation, Intellectual Property Rights and the Uruguay Round." *World Development* (1990).

Besen, Stanley M. and Leo J. Raskind. "An Introduction to the Law and Economics of Intellectual Property." *Journal of Economic Perspectives* vol. 5 (1991).

Deardoff, Alan V. "Should Patent Protection be Extended to All Developing Countries?" *World Development* (1990).

Deolalikar, A.B. and R.E. Evenson. "Private Intensive Activity in Indian Manufacturing: Its Extent and Determinants," in Robert Evenson and G. Ranis (eds) *Science and Technology: Lessons for Development* (Boulder, CO: Westview, 1990).

Fink, C. and Carlos A. Primo Braga. "How Stronger Protection of Intellectual Property Rights Affects International Trade Flows." *Policy Research Working Paper* 2051, World Bank (February 1999).

Mansfield, E. "Patents and Innovation: An Empirical Study." *Management Science* vol. 32 (1986).

Maskus, Keith E. and Mohan Penubarti. "How Trade-Related are Intellectual Property Rights?" *Journal of International Economics* vol. 39 (1995).

Maskus, Keith E. "Intellectual Property Rights and the Uruguay Round." *The Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review* (First Quarter, 1993).

————. "The Role of Intellectual Property Rights in Encouraging Foreign Direct Investment and Technology Transfer." *Duke Journal of Comparative and International Law* (1998).

————. "Price Effects and Competition Aspects of Intellectual Property Rights in Developing Countries." Background paper for 1998 World Development Report, World Bank (1998).

————. "Normative Concerns in the International Protection of Intellectual Property Rights." *World Development* (1990).

————. "The International Regulation of Intellectual Property." Paper prepared for the IESG Conference (1997).

Ordover, Janusz A. "A Patent System for Both Diffusion and Exclusion." *Journal of Economic Perspective* vol. 5 (1991).

Primo Braga, Carlos. "The Developing Country Case for and against Intellectual Property Protection," in Wolfgang Siebeck (ed.) "Strengthening Protection of Intellectual Property in Developing Countries." World Bank Discussion Papers. (Washington, DC: World Bank, 1990).

Scotchmer, Suzanne. "Standing on the Shoulders of Giants: Cumulative Research and the Patent Law." *Journal of Economic Perspectives* vol. 5 (1991).

Siebeck E., Wolfgang (ed.) "Strengthening Protection of Intellectual Property in Developing Countries." World Bank Discussion Papers (Washington, DC: World Bank, 1990).

Stern, Robert M. "Symposium on TRIPS and TRIMS in the Uruguay Round: Analytical and Negotiating Issues." *World Development* (1990).

Subramanian, Arvind. "TRIPS and the Paradigm of the GATT: A Tropical, Temperate View." *World Development* (1990).

Taylor, M. Scott. "TRIPS, Trade, and Growth." *International Economic Review* vol. 35 (1994).

Ulrich, H. "The Importance of Industrial Property Law and Other Legal Measures in the Promotion of Technological Innovation." *Industrial Property* (March 1989).

UNCTAD. "The TRIPS Agreement and Developing Countries." Paper presented at the United Nations Conference on Trade and Development, Geneva (1996).

United Nations. "An Outcome of the Uruguay Round: An Initial Assessment." Supporting papers to the Trade and Development Report, United Nations (1994).

World Trade Organization. "Review of the Implementing Legislation." <http://www.wto.org/english/tratop_e/TRIPs_e/intel8_e.htm>

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

العنوان	المؤلف
1. نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2. السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3. النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)	جوليان ثوني
4. حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5. رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6. القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7. برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم جفري هينج بول ستيفنز
8. الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9. المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10. المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11. الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14. العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

العنوان	المؤلف
15 . السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16 . التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17 . التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فايدنفلد يوزيف يانينج سفن بيرنيد
18 . جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19 . العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت
20 . اقتصادات الخليج : استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير : جوليا ديفلين
21 . القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22 . الشراكة الأوربية - المتوسطية : إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23 . رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24 . النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25 . سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26 . سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

العنوان	المؤلف
27. الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28. العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29. العلاقات التركية ـ الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30. الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31. الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32. التيارات السياسية في إيران 1981ـ1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33. اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34. السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي
35. دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية ـ الإسلامية	سالي فندلو
36. استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37. النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

39. برنامج التسلح النووي الباكستاني
نقاط التحول والخيارات النووية — سمينة أحمد

40. تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا — ترجمة: الطاهر بوساحية

41. الاحتواء المزدوج وما وراءه:
تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي — عمرو ثابت

42. الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوصية:
الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين — فيليب فرج

43. مفاوضات السلام وديناميه الصراع العربي - الإسرائيلي — عمرو جمال الدين ثابت

44. نفط الخليج العربي:
الإنتاج والأسعار حتى عام 2020 — ديرموت جيتلي

45. انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية:
أين الخلل؟ — جيروم سليتر

46. ثورة المعلومات والأمن القومي — تحرير: توماس كوبلاند

47. القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب — كريستوفر جرينوود

48. إيران والعراق — مجموعة مؤلفين

49. إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية
في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات — طارق علمي ومايا كنعان

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1. **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا**

لستر ثرو

2. **حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج**

إعداد: جمال سند السويدي

3. **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4. **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**

فيبي مار ووليم لويس

5. **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**

كينيث كاتزمان

6. **Iran and the Gulf: A Search for Stability**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7. **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**

إعداد: جمال سند السويدي

8. **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9. **المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل**

بيتر روجرز وبيتر ليدون

10. **الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات**

11. **Gulf Security in the Twenty First Century**

Christian Koch, David Long (Ed.)

12. **التقييم الاستراتيجي**

تحرير: زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

13 . أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

14 . **The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society**

15 . الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار

فرانسيس فوكوياما

16 . **Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options**

Edited by Paul Stevens

17 . قمة أبوظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين

18 . إمبراطوريات الرياح الموسمية

ريتشارد هول

19 . **Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector**

20 . **Air/Missile Defense, Counterproliferation and Security Policy Planning**

Dr. Jacquelyn K. Davis, Dr. Charles M. Perry and Dr. Jamal S. Al-Suwaidi

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

21. **100 قائد عسكري**
تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيراً في العالم عبر التاريخ
مايكل لي لاننج

22. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**
على مشارف القرن الحادي والعشرين
إعداد: جمال سند السويدي

23. **قرن التقنية الحيوية**
تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم
جيرمي ريفكن

24. **Education and the Arab World:**
Challenges of the Next Millennium

25. **خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية**

26. **نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق**
جيرمي ريفكن

27. **The Gulf: Future Security and British Policy**

28. **The Balance of Power in South Asia**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

37. مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي

38. توازن القوى في جنوب آسيا

39. The Future of Natural Gas in the World Energy Market

40. أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية

خضير حسن خضير

41. القيادة والإدارة في عصر المعلومات

42. Leadership and Management in the Information Age

43. الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي

44. العولمة وأثرها في المجتمع والدولة

45. عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة

فرانك هارفي

46. دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

نزار إسماعيل الحيالي

47. فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس

رائد فوزي داود

48. The Future of Oil as a Source of Energy

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
1.	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2.	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3.	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4.	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي
5.	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6.	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية	هيثم الكيلاني
7.	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8.	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9.	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10.	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
11.	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996	نبيل السهلي
12.	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13.	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14.	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15.	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16.	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17.	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18.	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19.	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20.	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21.	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22.	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
23.	العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية	جلال عبدالله معوض
24.	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض
25.	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26.	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27.	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945ـ1989	صالح محمود القاسم
28.	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29.	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30.	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي
31.	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
32.	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل	هيل عجمي جميل
33.	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كمال محمد الأسطل

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

.34	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة	عصام فاهم العامري
.35	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة	علي محمود العائدي
.36	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن	مصطفى حسين المتوكل
.37	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة	أحمد محمد الرشيدي
.38	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية	إبراهيم خالد عبدالكريم
.39	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن	جمال عبدالكريم الشلبي
.40	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967	أحمد سليم البرصان
.41	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل	حسن بكر أحمد
.42	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي	عبدالقادر محمد فهمي
.43	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي
.44	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة	إبراهيم سليمان مهنا

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
45.	دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية	محمد صالح العجيلي
46.	القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية	موسى السيد علي
47.	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله	سمير أحمد الزبن
48.	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم
49.	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان	باسيل يوسف باسيل
50.	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)	عبدالرزاق فريد المالكي
51.	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا	شذا جمال خطيب
52.	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي	عبداللطيف محمود محمد
53.	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها	جورج شكري كتن
54.	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني	علي أحمد فياض
55.	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد	مصطفى عبدالواحد الولي
56.	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة	خير الدين نصر عبدالرحمن
57.	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين	عبدالله يوسف سهر محمد
58.	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية	علي أسعد وطفة

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

.59	حزب العمل الإسرائيلي 1968-1999	هيثم أحمد مزاحم
.60	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)	منقذ محمد داغر
.61	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة	رضا عبدالجبار الشمري
.62	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية	خليل إسماعيل الحديثي
.63	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا	علي سيد فؤاد النقر
.64	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية	خالد محمد الجمعة
.65	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة	عبدالخالق عبدالله
.66	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي
.67	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات	الطاهرة السيد محمد حمية
.68	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية	عصام سليمان الموسى

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
69.	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي	علي أسعد وطفة
70.	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية	أسامة عبدالمجيد العاني
71.	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية	حمد علي السليطي
72.	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة	سرمد كوكب الجميل
73.	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته	أحمد سليم البرصان
74.	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط	محمد عبدالمعطي الجاويش
75.	المجتمع المدني والتكامل دراسة في التجربة العربية	مازن خليل غرايبة
76.	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)	تركي راجي الحمود
77.	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة	أبوبكر سلطان أحمد
78.	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا ـ الصحراء الغربية ـ جنوب السودان	سلمان قادم آدم فضل
79.	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية	ناظم عبدالواحد الجاسور

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

80.	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة	فيصل محمد خير الزراد
81.	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون	جاسم يونس الحريري
82.	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة	علي محمود الفكيكي
83.	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء	عبدالمنعم السيد علي
84.	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)	إبراهيم مصحب الدليمي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E. Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sectors of Developing Countries*	Hossein Razavi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?* — Paul Aarts

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences* — Hussein Abdallah

36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future* — Todd Leventhal

37. *Turkey and Caspian Energy* — Gareth M. Winrow

38. *Iran, Between the Gulf and the Caspian Basin: Strategic and Economic Implications* — Shireen T. Hunter

39. *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity* — Sally Findlow

40. *The Arab Gulf States: Old Approaches and New Realities* — Abdulkhaleq Abdulla

41. *Turkish-Israeli Relations: from the Periphery to the Center* — Philip Robins

42. *Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Partnership* — Mohammad El-Sayed Selim

43. *Food Safety and Quality Standards: Private Sector Strategies and Imperatives* — Lokman Zaibet

إصدارات

مـركز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

44. *Reforming Intellectual Property Rights Regimes in Developing Countries: Implications and Policies*	Tarik H. Alami, Maya Z. Kanaan
45. *The Role of Industrial and Development Finance Institutions in the GCC States: Dimensions and Policies*	Ali Abdulrazzaq, Kamal Naser, Peter Sadler
46. *Customer Information Exchange, Ethical Frameworks and Gender in the Arab Business World*	Ali D. Al Shamali, Kenneth L. Wild
47. *Blood or Gold? Politics, Economics and Energy Security*	Michael C. Lynch
48. *Islamic Approaches to Conflict Resolution and Peace*	*Abdul Aziz Said,* Nathan C. Funk and Ayse S. Kadayifci
49. *Gulf Banking and the WTO's General Agreement on Trade in Services*	Victor Murinde and Cillian Ryan
50. *Iranian Security Policies at the Crossroads?*	Peter Jones
51. *Israel and the Decline of the Peace Process, 1996-2003*	Hassn Barari

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1. شرق وغرب
2. مصر من الثورة إلى النكسة: مقدمات حرب حزيران/يونيو 1967
3. العولمة والتفكك
4. الصين: عودة قوة عالمية
5. عصر الفرص
الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة



الاســـم :...

المؤسسة :...

العنـوان :...

ص . ب :.............................. المـدينـة :..............................

الرمز البريدي :...

الـدولـة :...

هـاتـف :.............................. فـاكـس :..............................

البريد الإلكتروني :...

بدء الاشتراك : (من العدد :.............................. إلى العدد :..............................)

رسـوم الاشتـراك*

للأفـراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط، على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقةً لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776-2-971 ـ فاكس: 6428844-2-971
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae

ISSN 1682-1211
ISBN 9948-00-457-4



